

العدوان الاقتصادي على اليمن: الآثار والتداعيات وسبل المواجهة

أحمد حبر

خبير وباحث اقتصادي،
وكيل وزارة المالية - اليمن

مقدمة :

تراهن دول العدوان وفي مقدمتها النظام السعودي على الحرب الاقتصادية الشاملة كأحد أهم محاور حربها العدوانية ضد اليمن وبخاصة بعد فشلها العسكري والسياسي والإعلامي الذريع. وانطلاقاً من قناعتنا المطلقة بأن الحرب الاقتصادية الشاملة هي أحد أهم أدوات دول العدوان الرئيسية ضد شعوب المنطقة عامة والشعب اليمني خاصة، وذلك منذ أمد بعيد وإلى أجل غير مسمى، وسواء انتهت هذه الحرب والحصار أو لم تنته؛ فإننا نهتم في دراستنا هذه بتحليل حيثيات وأدوات هذه الحرب العدوانية في جانبها الاقتصادي والنتائج المترتبة عليها حالياً أو على الأمد البعيد بما يساهم في طرح المقترحات العملية أمام متخذ القرار للحد من الآثار السلبية للحرب الاقتصادية القائمة وبما يعزز من درجة الصمود والتصدي لمخططات دول العدوان الآنية من ناحية، ويساهم أيضاً في تجاوز الآثار الكارثية للعدوان والحرب الاقتصادية على الأمد البعيد من ناحية أخرى.

سوف نحاول في هذه الدراسة المتواضعة مناقشة الموضوع في محورين رئيسيين؛ حيث سنتناول في المحور الأول منهجية وأدوات دول العدوان في الحرب الاقتصادية الشاملة، ثم نتناول في المحور الثاني النتائج المترتبة عن العدوان والحرب الاقتصادية على الأمد البعيد، وكذا التوقعات المستقبلية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية متضمنةً طرح بعض المقترحات التي قد تساهم في مساعدة متخذي القرار الاقتصادي الرسمي ومختلف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفاعلة، بما يكفل تعزيز

حالة التصدي والصمود في وجه العدوان، وتجاوز الآثار والنتائج السلبية للعدوان والحرب الاقتصادية على بلادنا، والانتقال إلى مرحلة الاستقرار والتطور والنمو الحقيقي والمستدام.

المحور الأول: العدوان الاقتصادي على اليمن: الأدوات والآثار والنتائج

على مدار أكثر من ثلاث سنوات، أثبتت مجريات العدوان على اليمن من طرف ما يسمى بالتحالف العربي بقيادة السعودية أن دول العدوان قد اعتبرت الحرب الاقتصادية الشاملة أحد أهم وسائل عدوانها على اليمن؛ فمع أول بيان لشن العدوان تم البدء بتنفيذ حزمة من سياسات الحرب الاقتصادية من دول العدوان، وذلك في ظل إدراك تلك الدول لما يمكن أن تحمله الحرب الاقتصادية من تأثيرات مدمرة ليس على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والمعنوية للشعب اليمني فحسب، بل والأمنية والعسكرية أيضاً. ناهيك بأن الحرب الاقتصادية تُعد بطبيعتها أقل كلفة بالنسبة لدول العدوان، إلى جانب تعدد أدواتها وسرعة ظهور نتائجها السلبية.

سنحاول في هذا المبحث، وبشكل موجز، تناول أهم أدوات الحرب الاقتصادية تلك، ومن ثم نتناول أهم آثارها ونتائجها.

أولاً: أدوات الحرب الاقتصادية الشاملة

يمكن أن نوجز أهم أدوات الحرب الاقتصادية الشاملة التي تشنها دول العدوان على الشعب اليمني في إطار النقاط الآتية:

- ١ - تمكين القوى الموالية لدول العدوان من السيطرة على مصادر الثروة الاقتصادية (القاعدة في حضرموت وحزب الإصلاح في مارب)، وذلك بهدف حرمان الاقتصاد القومي عامةً، والدولة - بصفة خاصة - من عوائد أهم مصادر الإنتاج والدخل القومي والعملات الأجنبية والإيرادات العامة للدولة.
- ٢ - تدمير العديد من الوحدات الإنتاجية وخاصةً الكبيرة منها، وذلك بهدف خفض كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق المحلية، مما يترتب عليه زيادة الاستيراد، مع ما ينتج عن ذلك من زيادة ضغط الطلب على العملات الأجنبية،

- ناهيك بفقدان أعداد كبيرة من القوى العاملة لمصادر دخلها، وبالتالي زيادة معدلات التضخم والبطالة والفقر، إلى غيرها من النتائج الكارثية.
- ٣ - منع الصادرات النفطية وغير النفطية بهدف حرمان الاقتصاد القومي من عوائده من النقد الأجنبي، ما يعني زيادة المعروض من السلع المتاحة تصديرها في ظل انخفاض الطلب المحلي عليها، الأمر الذي يترتب عليه دخول الاقتصاد مرحلة الكساد والركود الاقتصادي.
- ٤ - التحكم في تدفق الواردات من السلع والخدمات وخاصة الوسيطة منها، وذلك بهدف خلق حالة من الانعدام والندرة لتلك السلع والخدمات في السوق المحلية من ناحية، ورفع تكاليف نقلها والتأمين عليها من الناحية الأخرى، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية التي تعتمد في صناعتها وإنتاجها على تلك الواردات، وكذا إغلاق بعض الوحدات الإنتاجية أو خفض حجم إنتاجها، ناهيك برفع تكاليف الاستثمار، الأمر الذي يساهم - إجمالاً - في رفع معدلات الفقر والبطالة والتضخم.
- ٥ - تدمير وإغلاق الموانئ البحرية والبرية والجوية التي تقع خارج سيطرة دول العدوان، وذلك بهدف تحويل تفريغ الواردات الخاصة بالمناطق خارج سيطرة دول العدوان إلى الموانئ التي تقع تحت سيطرتها بهدف الاستيلاء على الرسوم والضرائب المفروضة عليها من ناحية، وزيادة معاناة المجتمع خاصة المرضى - من الناحية الأخرى.
- ٦ - تدمير البنية التحتية للاقتصاد (طرق - جسور - موانئ - مطارات.... إلخ) بهدف القضاء على أهم مقومات وشروط حفز وجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية المحتملة مستقبلاً، ناهيك أيضاً بزيادة الأعباء والصعوبات المتعلقة بتقل المواطنين وانسياب السلع بين مناطق الإنتاج والاستهلاك، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف نقلها وقلة المعروض منها، وبالتالي انخفاض دخل المنتج وارتفاع أسعارها في الوقت ذاته، أي تضرر الطرفين: المنتج والمستهلك.
- ٧ - تدمير وحدات الخدمات العامة الأساسية كالتعليم والصحة، وذلك بهدف تعطيل قدرة المجتمع على استمرار للخدمات العامة التي تتعلق بشكل لصيق

بمستقبل وجوده وإمكانيات تطوره، ما يعني تزايد احتمالات اتساع ظاهرتي الجهل والمرض، الأمر الذي سيعكس نفسه - مستقبلاً - على كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية... إلخ.

٨ - تدمير الأسواق ووسائل النقل بهدف تقييد عمليات التبادل بين المنتجين والمستهلكين، مما يؤثر سلباً على قرارات المنتجين خاصةً، والعاملين في مجال خدمات التجارة والنقل والتخزين - بصفة عامة.

٩ - تدمير منشآت الخدمات العامة الضرورية للحياة (محطات المياه ومصادره - محطات المشتقات النفطية والغاز... إلخ) بهدف القضاء على مقومات الحياة الضرورية، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على فرص الحياة للسكان، ويزيد من احتمالات انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة، كما يحد من سبل المعيشة ويقلص فرص الحراك السكاني وممارسة الأنشطة الاقتصادية.

١٠ - تدمير المزارع الإنتاجية سواء النباتية منها أو الحيوانية (الدواجن والماشية)، وذلك بهدف زيادة ندرة المنتجات الضرورية للحياة، وتحويل أصحاب مشاريع المزارع من منتجين إلى مستحقين للمساعدة.

١١ - تدمير أكبر قدر من مساكن المدنيين على رؤوس أصحابها، وحصد أكبر عدد من الضحايا والجرحى في أوساطهم، وذلك بهدف نشر أكبر قدر ممكن من الرعب والخوف والذعر بين السكان المدنيين، على أمل أن يساهم ذلك في الحد من صمود أولئك المدنيين في وجه العدوان وكسر إرادتهم على الاستمرار في مواجهته، أو على أقل تقدير، ترك آثار نفسية سيئة - مستقبلاً - على أبناء المجتمع عامةً، والأطفال منهم ومن فقدوا مصادر رزقهم ومساكنهم - بصفة خاصة، بل أيضاً محاولة عرقلة أي جهد للتنمية في اليمن مستقبلاً - نتيجة تلك الآثار.

١٢ - نقل مقر ومهام البنك المركزي ونظام التحويلات الدولية (السويفت) من المركز الرئيسي بالعاصمة صنعاء إلى فرع عدن، وذلك على الرغم من عدم توفر المقومات والشروط الضرورية لعمل البنك المركزي في مقر فرعه بمدينة عدن (بنية تحتية، كادر بشري، أنظمة معلومات، عملاء، توفر الأمن،

إمكانية القبول بالتعامل مع المستفيدين من خدمات البنك كافة ودون تمييز، وجود سلطة حكومية مركزية صاحبة قرار... إلخ). وقد جاءت خطوة نقل البنك المركزي بهدف تجميد دوره في تمويل استيراد السلع الأساسية وإدارة السياسة النقدية عامةً، وسياسة سعر الصرف وتمويل عجز الموازنة بصفة خاصة.

١٣ - عدم السماح للبنوك الوطنية التجارية والإسلامية بتغذية أرصدها في الخارج، وذلك بهدف شل حركة تعاملاتها لخدمة عملائها، ولصالح توسُّع نشاط الصرافين وبعض التجار المتعاونين مع دول العدوان الهادف إلى سحب السيولة النقدية المحلية والخارجية بغرض استخدامها في تحقيق أهداف دول العدوان، وخاصةً المضاربة في أسعار صرف العملات الأجنبية وتمويل أنشطة عملائها، ما يعني إمكانية إرباك الوضع الاقتصادي وإيصاله إلى مرحلة الفشل التام - لا قدر الله.

١٤ - توقف فتح الاعتمادات والمعاملات المالية للبنوك اليمنية مع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف الحد من دور البنوك اليمنية (الإيجابي) الذي تقوم به في سبيل التخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن سياسات الحرب الاقتصادية لدول العدوان.

١٥ - منع تحويل مستحقات العديد من الوحدات الاقتصادية اليمنية (شركات الاتصالات مثلاً) لدى جهات أجنبية، وخاصةً تلك الموجودة ضمن أراضي دول العدوان أو التابعة لها، وذلك بهدف عدم استفادة الاقتصاد القومي من هذه الموارد.

١٦ - التضيق على العمالة اليمنية في دول الخليج من خلال رفع رسوم الإقامة وتكاليف المعيشة ومنع التحاق أبناء المغتربين بالمدارس والمعاهد والجامعات الحكومية والاستفادة من الخدمات الصحية الحكومية أو تحويل أموالهم إلى اليمن.... إلخ، وذلك بهدف خفض وتجفيف أحد أهم مصادر النقد الأجنبي الرافدة للاقتصاد اليمني، ما يؤدي إلى زيادة الضغط على أسعار الصرف ورفع

معدلات التضخم بسبب عدم القدرة على تمويل استيراد الحجم المناسب من السلع الضرورية.

١٧ - الاستيلاء على ما تم طباعته من العملة الوطنية، وذلك بهدف حرمان ما يزيد عن (٧٠٪) من موظفي الجهاز الحكومي من مرتباتهم لمدة تقارب العامين، بالإضافة إلى عدم توفير الحد الأدنى من نفقات تشغيل الوحدات الخدمية الأساسية وأجهزة الحكومة الأخرى بهدف شل نشاطها.

١٨ - الضغط على قيادة البنك المركزي عبر المؤسسات الدولية والإقليمية لمنعها من القيام بدورها الاقتصادي الوطني والأخلاقي في إدارة السياسة النقدية بأسلوب يتسق مع الأوضاع القائمة ومع السياستين الاقتصادية والمالية، حيث يهدف ذلك الضغط إلى نشر الفوضى الاقتصادية عامةً، والنقدية بصفة خاصة، مع ما لذلك من انعكاسات سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

١٩ - الضغط - بل والتهديد - لبعض البنوك وكبار رجال المال والأعمال بعدم المساهمة في تمويل عجز الموازنة أو التعاون مع الحكومة في الحد من الآثار السلبية الناجمة عن العدوان والحصار.

٢٠ - التعاون مع بعض رجال المال والأعمال على إغراق السوق المحلية بالسلع الخليجية غير الضرورية - بل ومنتهية الصلاحية أحياناً - بهدف سحب العملة الأجنبية - وأحياناً المحلية كذلك، ما يؤدي إلى زيادة الضغط على أسعار الصرف وعدم القدرة على تمويل استيراد السلع الضرورية من ناحية، ومن ناحية أخرى: زيادة تفاقم مشكلة السيولة المحلية بهدف الحد من قدرة البنوك الوطنية ورجال المال والأعمال على الوفاء بمستحقات الخزينة العامة أو المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة، ناهيك أيضاً بحدوث انخفاض في مستويات السيولة النقدية لدى المجتمع بما يؤدي إلى انخفاض حجم الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي قد يدفع باتجاه دخول الاقتصاد مرحلة الركود - لا قدر الله.

٢١ - توجيه العدوان لعملائه بتحصيل قيمة الغاز والنفط المحلي المنتج والمباع لصالح المناطق خارج سيطرة دول العدوان، وكذا مستحقات الخزينة العامة من

ضرائب وجمارك نقداً، وذلك بهدف سحب السيولة المحلية لتحقيق الأهداف السابق ذكرها.

٢٢ - توقيف السحب من القروض والمساعدات الخارجية بهدف حرمان الاقتصاد اليمني من الاستفادة منها للحد من الآثار السلبية سواء في توفير نقد أجنبي أو تنفيذ مشاريع أو تحقيق دخول ونحوها، ما يعني زيادة الضغوط الاقتصادية على الحكومة والمجتمع.

٢٣ - مساهمة دول العدوان في تمويل أنشطة المنظمات الإنسانية الدولية بهدف الضغط عليها لتوجيه أنشطتها بما يخدم أهداف تلك الدول الرامية إلى عدم تحقيق الاستفادة الحقيقية والكفؤة لليمنيين من المساعدات، وكذا تخفيف حدة انتقاد المجتمع المدني الدولي، وخاصةً المنظمات الحقوقية، لجرائم دول العدوان البشعة بحق الشعب اليمني.

٢٤ - إيداع عائدات النفط والغاز المباع من خلال حكومة ما يسمى "الشرعية" (العميلة لدول العدوان) في بنوك سعودية، ما يضع هذه الموارد تحت إدارة ورقابة البنك المركزي السعودي، ويجعل التصرف فيها رهناً بتحقيق أهداف دول العدوان.

٢٥ - اقتراح تشكيل قيادة للبنك المركزي اليمني خارج اليمن وفى عاصمة إحدى أهم دول تحالف العدوان، ما يعني ارتهان السياسة النقدية لليمن - بشكل كلي - لإملاءات دول العدوان والمنظمات الدولية المتحالفة معها، خاصةً في ظل ما أبدته تلك المنظمات الدولية من تواطؤ في نقل مقر ومهام البنك المركزي إلى عدن، وعدم وفائها بالتزامات العملاء كشروط وضعتها لموافقتها على خطوة نقل البنك، وخاصةً ما يتعلق بصرف المرتبات، وفي ذلك الأمر دليل واضح على عدم حيادية ومصداقية تلك المنظمات.

٢٦ - قيام دول العدوان بتدمير المعالم التاريخية، وتهريب القطع الأثرية، وتدمير المحميات الطبيعية - كما في جزيرة سقطرى، وضرب مراكز الصيد وغيرها، وذلك بهدف تشويه حضارة اليمن وتاريخه من ناحية، والتأثير - من الناحية الأخرى - على العديد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمجالات

السياحية والثقافية والبيئية كالتجارة والنقل والمطاعم والفنادق والصناعات الحرفية إلخ.

٢٧ - الاستتجار والسيطرة كذلك على الجزر والموانئ والشريط الساحلي لليمن، وذلك بهدف حرمان اليمن من الاستفادة من المواقع الاستراتيجية التي تتمتع بها على طريق التجارة الدولية، وكذا الحد من الاستفادة من الموارد الطبيعية الكامنة في هذه المناطق، إلى جانب تحويل هذه المناطق إلى قواعد اقتصادية ومناطق احتلال وقواعد عسكرية تخدم مصالح دول العدوان ومن يقف وراءهم ويتحالف معهم من القوى الاستعمارية الغربية وإسرائيل.

٢٨ - تحفيز وتشجيع رجال المال والأعمال اليمنيين المتشائمين بخصوص مستقبل الأوضاع الاقتصادية والسياسية إلى تهريب أموالهم إلى خارج اليمن واستثمارها في أسواق دول مؤيدة لتوجهات دول العدوان، وذلك بهدف إغلاق العديد من المشاريع الإنتاجية وزيادة الضغط على أسعار تحويل العملة اليمنية.

٢٩ - زيادة الحملات الإعلامية لتشويه صورة اليمن والقوى المناوئة لتوجهات دول العدوان بهدف تخويف القطاع الخاص المحلي والأجنبي من الاستثمار في المشاريع الإنتاجية المتاحة الاستثمار فيها سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل، وبالتالي المساهمة في استمرار انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خاصة، ومقومات وشروط تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة والحقيقية والشاملة بصفة عامة.

٣٠ - ضرب اليمن بأسلحة محرمة دولياً بهدف التأثير العميق - ولعدة عقود - على كافة عناصر البيئة، وهذا ما سيكون له انعكاسات سلبية وآثار خطيرة واسعة وطويلة المدى على الزراعة والثروة الحيوانية والإنسان.... إلخ.

ثانياً: أبرز الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحرب الاقتصادية

١ - الآثار الاقتصادية والاجتماعية:

(أ) أدى توقف إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز منذ مطلع الربع الثاني من العام ٢٠١٥م إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الأعوام (٢٠١٥م -

٢٠١٧م) بنحو (٢٨٦٠) مليار ريال، وبما نسبته (٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع خلال هذه الفترة، وبما يوازي (١٣٣١٠) مليون دولار. (ب) أدى تدمير العديد من الوحدات الإنتاجية وتوقف بعضها أو عمل بعضها الآخر بطاقة إنتاجية أقل من الطاقة الإنتاجية المتاحة (بسبب انعدام مدخلات الإنتاج أو ارتفاع أسعارها أو انخفاض حجم الطلب المحلي والخارجي...إلخ)، إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع عام ٢٠١٨م بما نسبته (٥٢٪) مقارنة بعام ٢٠١٤م.

في ضوء النقطتين السابقتين (أ، ب) نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض عام ٢٠١٨م مقارنةً بالعام ٢٠١٤م بما نسبته ٥٦٪، وبخسارة إجمالية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الأربع سنوات تقدر بنحو (١٥٣٤٠) مليار ريال، أي ما يوازي حوالي (٧١٣٨٥) مليون دولار.

(ج) تُظهر بيانات الحسابات القومية حجم التناقض الكبير في ميزان الاقتصاد الكلي، حيث ارتفعت نسبة الاستهلاك النهائي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٩٨٪) عام ٢٠١٤م إلى ما يتجاوز (١١١٪) عامي ٢٠١٦م و ٢٠١٧م، وبذلك تحول الادخار المحلي الموجب بنحو (٢٪) عام ٢٠١٤م إلى ادخار سالب بنحو (١١٪) عامي ٢٠١٦م و ٢٠١٧م، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات أصبح لا يفي بتغطية الحد الأدنى مما يستهلكه منها، بل وأصبح يعتمد - في المقابل - على العالم الخارجي في تمويل الفجوة بين الاستهلاك النهائي المحلي الكلي والناتج المحلي الإجمالي بما نسبته (١١٪) من إجمالي الاستهلاك النهائي الكلي من تحويلات المغتربين والمساعدات الخارجية. وهذا ما يبيّن مدى أثر العدوان في تدمير طاقات الاقتصاد الإنتاجية، وبالتالي انعدام الموارد المحلية المتاحة للتنمية مع ما لذلك من انعكاسات سلبية مستقبلاً على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

(د) على الرغم من انخفاض الاستثمار الإجمالي عام ٢٠١٦م بما نسبته (٣٠٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م، إلا أن الفجوة التمويلية للاستثمار قد ارتفعت من (٥٠٪) عام ٢٠١٤م إلى (٦١٪) عام ٢٠١٦م. وذلك يبيّن مدى انعكاس النتائج السلبية للعدوان على

مستقبل التنمية، خاصةً إذا ما علمنا بأن ارتفاع معدل التضخم يعني أن الاستثمار الحقيقي قد انخفض فعلاً عام ٢٠١٦م بما نسبته (٥٣٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م.

(هـ) ارتفاع معدل التضخم، حيث ارتفع المستوى العام للأسعار عام ٢٠١٨م بما نسبته (٧٤٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م. وهذا الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار قد عكس نفسه على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبالأخص المعيشية منها.

(و) الانخفاض الكبير في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي المتاح عام ٢٠١٨م بما نسبته (٥، ٦٨٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م، حيث أصبح متوسط دخل الفرد الحقيقي عام ٢٠١٨م لا يتجاوز (٣٤٥) دولاراً في العام، أي أقل من متوسط دخل الفرد المقدر - حسب أدبيات المنظمات الدولية - للأفراد تحت خط الفقر الأدنى (خط فقر الغذاء) وبنسبة (٤، ٥٪). وهذا ما يبين مدى الأثر السلبي الكبير لنتائج العدوان والحرب الاقتصادية على الوضع الاجتماعي والمعيشي للسكان.

(ز) الارتفاع الكبير في معدلات البطالة (الكاملة)، والتي ارتفعت من نحو (٢٤٪ - ٣٠٪) عام ٢٠١٤م إلى نحو (٦٠٪) عام ٢٠١٨م، وكذا معدلات البطالة الأخرى (الناقصة والموسمية والمقنعة). وهذا ما كان له أثر كبير في تدهور مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان.

(ح) ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر الأعلى من (٤٩٪) عام ٢٠١٤م إلى أكثر من (٨٥٪) عام ٢٠١٨م، وهذا ما كان له أثر كبير على ارتفاع نسبي الالتحاق بالتعليم والتسرب منه، وارتفاع نسبة المرض والوفيات لعدم قدرة الأسر تحمل تكاليف العلاج، وزيادة الجريمة إلخ. مع ما لذلك بالطبع من انعكاسات سلبية ملموسة على حجم انتاجية العامل وكافة مجالات الاقتصاد القومي حالياً ومستقبلاً.

(ط) الانخفاض الكبير في مستوى الخدمات العامة الأساسية كالتعليم والصحة، حيث أدى العدوان إلى حرمان ما يتجاوز (٥، ٢) مليون من الطلاب الملتحقين بالتعليم العام إما بسبب النزوح أو الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعانيها أسرهم، أو بسبب تدمير المنشآت التعليمية أو حالة الحرب ذاتها التي حالت دون تمكن الطلاب من الوصول إلى خدمة التعليم، كما تدنت أيضاً مستويات تقديم الخدمات الصحية

للسكان بسبب تدمير العدوان للعديد من المنشآت الصحية وانعدام مستلزمات عملها، وذلك إلى ما لا يتجاوز (٤٠٪) عن مستوياتها قبل العدوان.

(ي) الانخفاض الكبير في مستوى الخدمات الضرورية (كهرباء، مياه... إلخ)، وذلك نتيجة عدم توفر التيار الكهربائي، وفي ظل ارتفاع تكاليف البدائل المتاحة للطاقة، حيث تسبب العدوان والحصار الاقتصادي إلى انخفاض حجم الطاقة الكهربائية المولدة إلى ما يتجاوز (٩٠٪) عن مستواها قبل العدوان. وكان لذلك أثر سلبي كبير ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، بل وعلى مستوى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، والمستوى المعيشي للسكان وحالتهم النفسية أيضاً.

(ك) توقف استثمارات القطاع الخاص لمدة أربع سنوات في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار وخاصة السلع والخدمات المستوردة وبنسبة تتجاوز (٧٤٪)، سوف يكلف ذلك القطاع تكاليف إضافية - إذا تم الاستثمار بعد توقف العدوان، وبما لا يقل عن (١١) مليار دولار بأسعار عام ٢٠١٨م.

٢ - الجانب النقدي:

تظهر البيانات النقدية المتاحة عن الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٦م) مدى مساهمة العدوان والحرب الاقتصادية في زيادة مستوى تفاقم في الجانب النقدي، ونوجز فيما يلي أهم مظاهر ذلك التفاقم:

(أ) ارتفاع نسبة النقدية إلى إجمالي العرض النقدي من (٤، ٣٦٪) في العام ٢٠١٤م إلى (٤، ٤٨٪) عام ٢٠١٦م، وهذا يبين مدى الإفراط في العرض النقدي وانخفاض ثقة المتعاملين الاقتصاديين في الوضع النقدي، واتجاههم بالتالي نحو المضاربة في العملات الأجنبية والأصول الثابتة مما ترتب عليه زيادة ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم وخاصةً عندما نجد أن العرض النقدي قد ارتفع عام ٢٠١٦م بما نسبته (١٩٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م، وذلك جرّاء زيادة النقود خلال ذلك العام بنسبة (٥٨، ٤٪). وقد جاء ذلك الارتفاع في العرض النقدي بالتوازي مع تراجع إجمالي عرض السلع والخدمات (قيمة الاستخدامات الحقيقية) خلال الفترة نفسها بنسبة (٥٠٪)، وهذا يعني أن هناك إفراطاً في العرض النقدي عام ٢٠١٦م مقارنةً بعام ٢٠١٤م بما نسبته (٧٠٪)، وهي نسبة كبيرة بكل المقاييس،

وتأتي في ظل تراجع الودائع (شبه النقود) بنسبة (٥، ٣٪). كما تثبت المؤشرات أن ارتفاع نسبة النقود في ظل تراجع كل من الطلب الكلي للمجتمع والودائع خلال تلك الفترة أدت إلى الزيادة الكبيرة في حجم النقود المكدسة لدى الصرافين ورجال المال والأعمال، ولأهداف غير اقتصادية.

(ب) استمرار ارتفاع تراجع حجم ونسبة الودائع بالعملات الأجنبية، حيث وصلت نسبتها إلى إجمالي الودائع في العام ٢٠١٦م (٤٨٪) مقارنةً بنسبتها في العام ٢٠١٤م التي بلغت (٧٤٪)، وهذا ما يعني انخفاض مستوى ثقة المتعاملين الاقتصاديين في الوضع الاقتصادي، الأمر الذي كان له أثر سلبي تمثل في زيادة السيولة المحلية مقابل انخفاض العرض من النقد الأجنبي، ما يساهم في ارتفاع أسعارها. كما تثبت المؤشرات المتعلقة بالتراجع في حجم الودائع بالنقد المحلي والأجنبي للقطاعات غير الحكومية، أن جزءاً هاماً من الزيادة في النقد المحلي قد تم تحويله إلى نقد أجنبي، كما ظل متداولاً خارج القطاع المصرفي.

(ج) الانخفاض الكبير في الأصول الخارجية للبنك المركزي عام ٢٠١٦م بما نسبته (٧٥٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م، وهو ما أدى إلى انخفاض إمكانية تغطية تلك الأصول للواردات من أربعة أشهر إلى شهر واحد.

(د) الارتفاع الكبير في رصيد مديونية الحكومة من الجهاز المصرفي عام ٢٠١٦م بما نسبته (٧٥٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م، وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في رصيد مديونية الحكومة للبنك المركزي عام ٢٠١٦م بما نسبته (١٩٣٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م، بسبب - أيضاً - الاعتماد الكبير في تمويل عجز الموازنة العامة الكبير خلال عامي (٢٠١٥م و٢٠١٦م) على الاقتراض من البنك المركزي في ظل إجماع البنوك التجارية والإسلامية عن المساهمة في تمويل ذلك العجز نتيجة تدني ثقتها في الوضع الاقتصادي عامةً والمالي بصفة خاصة، ناهيك بسوء إدارة السياسة النقدية والضغوط التي تمارسها - في الصدد ذاته - الحكومة التابعة لتحالف العدوان.

(هـ) الانخفاض الكبير في رصيد مديونية القطاع الخاص من الجهاز المصرفي حيث لم يتجاوز ما نسبته (١٠٪) من إجمالي قروض الجهاز المصرفي في العام ٢٠١٦م، وذلك مقارنةً بنسبة (٢٠٪) في العام ٢٠١٤م، وهذا يبين الانخفاض الكبير في دور

القطاع المصرفي في إنعاش الاقتصاد عامةً ومجال التنمية بصفة خاصة، ناهيك أيضاً إذا ما علمنا أن نسبة إجمالي القروض لقطاعي الزراعة والصناعة لا تتجاوز (١٠٪) من إجمالي قروض القطاع الخاص من الجهاز المصرفي.

(و) التدهور الكبير في القوة التبادلية للريال مقابل الدولار، حيث فقد الريال من قوته التبادلية بالدولار نهاية عام ٢٠١٧م ما نسبته (٥٦٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م، وكان لذلك الأمر أثره الكبير في رفع معدلات التضخم وانعكاساتها السلبية على مستوى معيشة الغالبية من السكان، وارتفاع تكاليف الاستثمار، وكذا زيادة رصيد الدين الخارجي وأعبائه المالية على الموازنات العامة.

(ز) تجفيف متحصلات الاقتصاد القومي من النقد الأجنبي عامةً، والبنك المركزي بصفة خاصة، حيث انخفضت متحصلات الاقتصاد القومي إلى (٧٥٣٠) مليون دولار عام ٢٠١٦م مقارنةً بـ (١٨١٨١) مليون دولار عام ٢٠١٤م، كما انخفضت متحصلات البنك المركزي للفترة ذاتها من (٣٨١٧) مليون دولار إلى (٢٨) مليون دولار. وبذلك اضطر البنك المركزي إلى سحب احتياطياته الخارجية لتمويل استيراد السلع الأساسية، الأمر الذي أفقده القدرة على الاستمرار في تمويل واردات السلع الأساسية أو الدفاع عن سعر صرف العملة الوطنية. كما جاء قرار نقل مقر ومهام البنك المركزي من مركزه الرئيسي في العاصمة صنعاء إلى فرع مدينة عدن وسحب نظام السويفت، إلى شلّ حركة البنك المركزي وقدرته على إدارة السياسة النقدية، وتعرض أصوله الخارجية للنهب من قبل الحكومة التابعة لتحالف العدوان، ذلك إلى جانب فقدان البنك لعوائده من استثمارات أصوله الخارجية.

(ح) ارتفاع عجز الحساب الجاري عامي (٢٠١٥م و٢٠١٦م) مقارنةً بعام ٢٠١٤م، بما نسبته (٦٩٪) و (٤٧٪) على التوالي، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في عائدات الصادرات من السلع والخدمات، خاصةً صادرات النفط والغاز التي انخفضت خلال العامين المذكورين (مقارنةً بالعام ٢٠١٤م) بما نسبته (٤، ٨٠٪) و (٢، ٩٠٪) على التوالي، وفي ظل تراجع الواردات من السلع والخدمات - أصلاً - خلال الفترة نفسها بنسبة (٤٧٪) و (٤٤٪) على التوالي، بالإضافة أيضاً لتوقف الاستثمارات الأجنبية والسحب من القروض الخارجية. وقد كان لذلك كله دور في ارتفاع عجز ميزان

المدفوعات خلال عامي (٢٠١٥م - ٢٠١٦م) مقارنةً بالعام ٢٠١٤م بما نسبته (٢٧٤٪) و (٩٦٪) على التوالي، وهذا ما جعل نسبة العجز إلى الناتج المحلي ترتفع من (١، ٢٪) عام ٢٠١٤م إلى (١، ٩٪) و (٥، ٥٪) للعامين المذكورين على التوالي، وهذا ما يعني أن الاقتصاد القومي قد فقد من عوائده من النقد الأجنبي خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) ما يقارب (٤٠) مليار دولار، الأمر الذي تسبب في عدم قدرة الاقتصاد اليمني على توفير الحد الأدنى من النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الحد المناسب من السلع والخدمات الاستهلاكية والوسيطه والرأسمالية، وهو ما أدى إلى انعدام بعض تلك السلع والخدمات وارتفاع أسعارها بصفة عامة، الأمر الذي ساهم في انخفاض مستويات المعيشة للسكان وانخفاض مستوى إنتاج العديد من الوحدات الإنتاجية، وشل حركة الاستثمار بصفة عامة.

(ط) حقق البنك المركزي خسارة من استثمار احتياطياته الخارجية التي استنفذها بسبب العدوان والحصار خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) بما لا يقل عن (٣٥٠) مليون دولار، وهو ما عكس نفسه - بشكل مباشر - على إيرادات الدولة.

(ي) بلوغ مديونية الحكومة للجهاز المصرفي نهاية عام ٢٠١٦م ما نسبته (٩٥، ٥٪) من إجمالي العرض النقدي، ويمثل ذلك اختلالاً كبيراً في الجانب النقدي، ما يساهم في الحد من دور الجهاز المصرفي في الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الإنتاجي، ويضعف الحافز لدى القطاع المصرفي والقطاع الخاص للتوجه نحو الاستثمار في المشاريع الإنتاجية، وذلك بسبب ضعف الثقة في سلامة الوضع النقدي والاقتصادي.

٣ - الجانب المالي (مالية الحكومة):

(أ) الانخفاض الكبير في مختلف مصادر الإيرادات العامة، بل وانعدام بعضها بشكل مطلق مثل إيرادات النفط والغاز والسحب من القروض والمساعدات الخارجية، حيث انخفضت الإيرادات العامة خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) بنحو (٨٦٧٦) مليار ريال أي ما يوازي (٤، ٤٠) مليار دولار، وبانخفاض عن التوقعات الطبيعية للفترة ذاتها (في ظل عدم وجود العدوان) تصل نسبته إلى (٧٠، ٥٪). الأمر الذي ترتب عليه عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها بتوفير الحد الأدنى من المرتبات والأجور ونفقات التشغيل ونفقات الضمان الاجتماعي ومستحقات

المتقاعدين، ما تسبب في وصول نحو (١٥٢٠) ألف موظف ومتقاعد مرحلة الفقر الأدنى (فقر الغذاء)، وبما نسبته (٣٢٪) من إجمالي السكان، ناهيك بتدهور مستوى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة بدرجة كبيرة، وتوقف الاستثمار بشكل كلي، بالإضافة لما سيكون - مستقبلاً - من تداعيات سلبية كبيرة لتلك الآثار على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والمجالات الاقتصادية.

(ب) انخفاض إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) بنحو (٦٦٤٩) مليار ريال، أي ما يوازي (٣١) مليار دولار، وبانخفاض عن التوقعات الطبيعية للفترة ذاتها (في ظل عدم وجود العدوان) تصل نسبته إلى (٧، ٥٥٪). ومعظم هذه النفقات أصبحت التزامات قانونية لدى الحكومة سواء كانت في شكل مرتبات أو مقابل فوائد دين عام أو مستحقات مقاولين لمشاريع إنمائية، الأمر الذي سيشكل عبئاً كبيراً مستقبلاً على موازنة الدولة.

(ج) بالنظر إلى ما كان مُستهدفاً (قبل العدوان) بخصوص تثبيت عجز الموازنة عند مستواها لعام ٢٠١٤م، نجد أن العجز قد ارتفع خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) عن ذلك الحد المستهدف بنحو (٢١٩٠) مليار ريال، أي ما يوازي (١٠) مليار دولار، وهذا ما كلف الموازنة أعباءً إضافية مقابل فوائد خلال السنوات الأربع بما مقداره (٦٨٠) مليار ريال، أي ما يوازي (٣) مليار دولار.

(د) أدى توقف الاستثمار الحكومي وتعطُّل نشاط قطاع الوحدات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) إلى تحمل الموازنة العامة وموازنات الوحدات الاقتصادية والمستقلة والملحقة تكاليف إضافية - مستقبلاً، وذلك نتيجة ارتفاع معدل التضخم عما كان متوقعاً خلال الفترة المذكورة بنحو (٣٠٪)، وبمبلغ يصل إلى (٣٦٠) مليار ريال، أي ما يوازي (٧، ١) مليار دولار.

(هـ) توقف العديد من المنشآت الحكومية والخدمية والإنتاجية أو تدميرها، سوف يكلف خزينة الدولة مبالغ كبيرة جداً عندما تنتهي الظروف لإعادة تشغيلها، وبتكلفة أولية لن تقل - تقديرياً - عن (١٠) مليار.

٤ - الخسائر البشرية.^(١)

١- تقرير وزارة حقوق الإنسان، ألف يوم من العدوان على اليمن، ١٩ ديسمبر ٢٠١٧، ص ١٥.

(أ) شهداء (١٠٢٥٨):

- أطفال: ٢٠٥٩

- نساء: ١٥٥٦

- رجال: ٦٦٤٣

(ب) جرحي (٢١٢١٥):

- أطفال: ٣٠٠٩

- نساء: ٢٤٩٠

- رجال: ١٥٧١٦

(ج) معاقين (٢٠٥٠)

(د) حالات إجهاض (٤٥٠)

(هـ) أكثر من (٤٢٠) حالة وفاة بسبب الفشل الكلوي.

(و) أكثر من (٢٤٧٠٠٠) حالة وفاة من الأطفال بسبب سوء التغذية.

(ز) أكثر من (٢٠٦٢) حالة وفاة بسبب مرض الكوليرا، وإصابة أكثر (٩٠٠٠٠٠) حالة.

(ح) وفاة أكثر من (٨٠) من الكوادر الصحية، وجرح (٢٢٠).

(ط) وفاة ما يقارب (١٥٠٠٠) مريض بسبب عدم السماح لهم بالسفر لتلقي العلاج في الخارج.

(ي) وفاة نحو (١١٦٢) وجرح نحو (١١٩٩) بسبب أعمال إرهابية من التنظيمات الإرهابية العميلة لدول العدوان.

(ك) استشهاد نحو (٧٨) أجنبيًا، وجرح (٩٥).

(ل) وفاة نحو (٥٥، ١) بسبب الخوف والرعب نتيجة غارات دول العدوان.

(م) وفاة نحو (١٪) من المرضى المصابين بالأمراض المزمنة (القلب، الكلى، الكبد، إلخ) بسبب عدم توفر الأدوية الخاصة بتلك الأمراض.

(ن) تهجير ونزوح ما يتجاوز (٥، ٣) مليون من السكان عن مناطقهم.

(ص) منع ما يقارب (٣٠٪) من العالقين في الخارج من العودة إلى اليمن، ومنع (٩٥) ألف مريض من السفر للعلاج في الخارج.

(ع) منع السفن المحملة بالسلع الغذائية والأدوية والمستقات النفطية من الدخول إلى الموانئ.

(ف) عرقلة المنظمات الإنسانية عن تقديم خدماتها الإنسانية.

(س) عدم ذهاب نحو (٢،٥) مليون طالب إلى المدارس والجامعات بسبب العدوان.

٥ - موجز الخسائر المادية وتكلفتها التقديرية:^(١)

(أ) تدمير وتضرر ما يتجاوز (٤٣٠) ألف منزل، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٢٠) مليار دولار.

(ب) تدمير وتضرر ما يتجاوز (٢٦٢١) مدرسة و(٢٣) جامعة و(٦٠) معهداً و(٦٨) مرفقاً إدارياً، بالإضافة لـ (٧٨٥) مدرسة متوقفة عن العمل، وبتكلفة تقديرية أولية تصل (٣٨٠) مليون دولار.

(ج) تدمير وتوقف كلي عن تقديم الخدمات الصحية لنحو (٥٠٠) مرفق صحي، والتوقف جزئياً عن تقديم الخدمات الصحية لنحو (١٣٠٠) مرفق صحي، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (١٠٠٠) مليون دولار.

(د) تدمير (٥٩) جسراً، ونحو (٥٠٠٠) كيلو متر طولي من الطرقات المعبدة، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (١٥٠٠) مليون دولار.

(هـ) تدمير نحو (٨٥) منشأة رياضية، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٩٠٠) مليون دولار.

(و) تدمير نحو (١٥) مطاراً، و(١٤) ميناءً، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٧٠٠٠) مليون دولار.

١- المرجع السابق.

انظر أيضاً: صحيفة الثورة، العدد ١٩٢٠٦، ٢٠ يونيو ٢٠١٧، ص ٥.

حوار مع عبد الله علاو: وجد أن متوسط نسبة المساكن المدمرة كلياً لإجمالي المساكن والمتضررة من العدوان تصل إلى ٣٤.٢% مساكن مدمرة بينما تمثل نسبة المساكن المتضررة إلى ٦٥.٨.

- اعتماداً على تقديرات بعض المهندسين المدنيين فإن تكلفة إعادة الإعمار وتأهيل المساكن كحدٍ أدنى لإعادة إعمار المسكن المدمر لا تقل عن ١٥ مليون ريال يعني بأسعار سنة ٢٠١٤ م أي ما يوازي ٦٠ ألف دولار حسب سعر الصرف الرسمي (٢٥٠) ريال للدولار، والمنزل المتضرر ٥ مليون ريال ما يوازي ٢٠ ألف دولار. أما المدارس والمنشآت الأخرى فحسب تقديرات الباحث في ضوء البيانات المتاحة في الموازنات الاستثمارية لبعض الجهات الحكومية وفي ضوء البيانات حول عدد هذه المنشآت والمشاريع المقدرة في تقدير وزارة حقوق الإنسان الأنف الذكر.

(ز) تدمير شبكات الكهرباء ومعدات وغيرها، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٥٢٠٠) مليون دولار.

(ح) تدمير مرافق للصرف الصحي، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٤٨٠) مليون دولار.

(ط) تدمير منشآت نفطية، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (١٠٠٠) مليون دولار.

(ي) تدمير منشآت للقطاع الخاص، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٣٩٠٠٠) مليون دولار.

(ك) تدمير نحو (٤٠٠) موقع وشبكة اتصالات، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٣٥٤) مليون دولار.

(ل) تدمير مرافق صيد وقوارب ونحوها، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٣١٠٠) مليون دولار.

(م) تدمير منشآت زراعية ومزارع ومعدات زراعية، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (١٣٧٠٠) مليون دولار.

(ن) تدمير أسواق ومحلات تجارية وغيرها، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٣١٥٧١) مليون دولار.

(ص) تدمير (٨٠١٠) منشأة مائية ما بين (سد، حاجز، خزان مائي، قنوات ري)، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٤٠٠٠) مليون دولار.

(ع) تدمير (١٠٩٠) مضخة مياه وغطاسات وشبكة ريّ حديث، و(١٠) وحدات طاقة شمسية، وحفارات ريّ، وبتكلفة تقديرية أولية تبلغ (٥٠٠) مليون دولار.

في ضوء ما سبق، يمكن القول: إن التكلفة الأولية لما دمره تحالف دول العدوان من بنى تحتية ووحدات إنتاجية (زراعية، صناعية، اتصالات، نقل، تجارة، كهرباء، مياه وصرف صحي... إلخ) تتجاوز (١٢٩٦٨٥) مليون دولار أمريكي.

المحور الثاني: التوقعات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية والنتائج المترتبة عليها
نحاول في هذا المبحث تقديم توقعات حول أهم تداعيات العدوان والحرب الاقتصادية الشاملة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الافتراضات الأساسية التي بُنيت عليها التوقعات

١- أُعتبرت سنة ٢٠١٤م بمثابة السنة الأساس، كونها السنة التي سبقت بداية العدوان، وذلك مع الأخذ في الحسبان أن الأوضاع السياسية والاقتصادية خلال تلك السنة لم تكن في أحسن حالاتها؛ إذ كان الناتج المحلي الحقيقي في تلك السنة قد سجل تراجعاً عن العام ٢٠١٣م بنسبة (٦١، ١٠٪)، وكذا بنسبة (٢، ١٩٪) عن العام ٢٠١٠م.

٢- أُعتمدت توقعات ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المستهدف قبل العدوان للفترة (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) بناءً على نتائج محادثات صندوق الدولي مع الجانب اليمني في عمّان في شهر أكتوبر ٢٠١٤م، أما خلال السنوات ٢٠١٨م وما بعدها، فقد افترضنا نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل منخفض (٤٪)، كما افترضنا معدل التضخم لأسعار المستهلك (٨)، وسعر صرف للعملة المحلية (٢٠١٤^٢ ٨٩) وهو سعر سنة الأساس.

٣- تم تقدير متوسط معامل رأس المال الثابت من خلال بيانات الفترة (٢٠١٠م - ٢٠٠٥م) والذي بلغ (٦١، ١) ريال، ثم تم ترجيحه (٥٠٪) من معدل التضخم لنفس الفترة أي بنسبة (٣٠٪) ليصل إلى (٢، ١) ريال، وتم رجح بمعدل التضخم للفترة (٢٠١٤م - ٢٠١٠م) والبالغة نسبته (٦٠٪) ليصل إلى (٣) بأسعار سنة الأساس ٢٠١٤م، وفي ضوء ذلك تم توقع حجم الاستثمار اللازم لتحقيق معدلات النمو المتوقعة في البديل (٢).

٤- تم وضع بدائل أربعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٤٥م)، وذلك على النحو الآتي:

- **البديل الأول:** في ظل استمرار العدوان خلال الفترتين: (٢٠١٩م) و (٢٠١٩م - ٢٠٢٠م).

- **البديل الثاني:** انتهاء العدوان في العام ٢٠١٨م، وتحقيق نمو مرتفع يصل في معدلته إلى (١٣٪) سنوياً، بحيث يبدأ من (٢٠٪) عام ٢٠١٩م، ومن ثم ينخفض ليصل في العام ٢٠٣٠م إلى ٤٪.

- **البديل الثالث:** معدل نمو متوسط يبدأ من (١٥٪) عام ٢٠١٩م، ثم ينخفض إلى (٦٪) عام ٢٠٣٦م.

- **البديل الرابع:** نمو منخفض يبدأ بمعدل (١٥٪) عام ٢٠١٩م، وينتهي بـ (٦٪) عام ٢٠٤٢م. وقد حددت الفترة - أيضاً - بدائل بما يُتوقع في حال حدوث تساوٍ في الناتج المحلي الإجمالي المستهدف قبل العدوان مع المتوقع بعد العدوان.

٥- تم توقع نمو الاستهلاك النهائي الكلي للسنوات (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) في ضوء افتراض حدوث تحسن تدريجي في مستويات المعيشة، مع مراعاة تحديد جزء من دخول الأسر لإعادة إعمار ما دمره العدوان، وتحقيق معدل نمو مرتفع كما في البديل (٢)، ومتوسط لمعدل أسعار المستهلك خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٥م) بنحو (٨٪).

٦- تم توقع نمو السكان خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٤م) بمتوسط سنوي قدره (٦،٢٪).

٧- تم التوقع لاتجاه صافي الدخل والتحويلات الجارية من العالم الخارجي في ضوء المستجدات المحتملة في المنطقة، بما يساعد في تقدير التوقعات للادخار القومي، ليتم من خلاله تقدير التوقعات للدخل القومي المتاح خلال الفترة المستقبلية في ظل توفر توقعات الاستهلاك النهائي الكلي.

٨- افتراض الاستهلاك النهائي الكلي دالة في الدخل القومي المتاح، وعلى افتراض حدوث انخفاض ما بين ٢ - ٣ نقطة مئوية.

٩- افتراض نمو كلٍ من إيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة في ضوء معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (البديل ٢) مع إضافة نقطتين مؤويتين مقابل سعي الحكومة إلى رفع نسبة التحصيل الفعلي من (٢٥٪) من إجمالي حجم الوعاء الإيرادي المتاح فعلاً عام ٢٠١٨م، إلى (٨٠٪) عام ٢٠٣٠م.

١٠- تم توقع عائداً متحققة من النفط والغاز خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) في ضوء افتراض عدم تجاوز متوسط سعرها خلال هذه الفترة (٥٠) دولاراً للبرميل مقابل (٧،١٠٢) دولار للبرميل عام ٢٠١٤م، إلى جانب توقع التدرج في زيادة الإنتاج خلال

الأربع سنوات الأولى (٢٠١٩م - ٢٠٢٢م) ليصل إلى نفس المستوى الذي كان عليه عام ٢٠١٤م، ويظل - بالطبع - ثابتاً ما لم تتحقق اكتشافات جديدة.

١١- افتراض قيام الحكومة بتنظيف كشف الراتب من الوظائف الوهمية والمزدوجة والتدرج في صرف مستحقات الموظفين غير المنصرفة قبل عام ٢٠١٩م، وكذا رفع سقف المرتبات في مقابل الارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٨م)، والذي بلغت نسبة ارتفاعه في العام ٢٠١٨م نحو (٣٨، ٢٨٢٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٠م.

١٢- افتراض قيام الحكومة بإعادة احتساب أسعار الفائدة على الدين العام الداخلي في ضوء الممارسات الدولية، وهي: (معدل التضخم + نقطتين مؤويتين)، أي: (٨٪ + ٢٪ = ١٠٪).

١٣- افتراض تدفق القروض والمساعدات بدرجة كبيرة كون الجزء الأكبر منها عبارة عن تعويضات مستحقة لليمن جرّاء ما قامت به دول العدوان من تدمير للمنشآت العامة الإنتاجية والخدمية.

١٤- توقع الاستثمارات والتحويلات الرأسمالية في ضوء متطلبات إعادة تأهيل المنشآت المدمرة أو المتضررة بسبب العدوان وحجم الموارد المتاحة لذلك، بخاصة من التعويضات الواجبة على دول العدوان.

١٥- افتراض استمرار انخفاض متوسط سعر برميل النفط مستقبلاً عند حدود (٥٠) دولاراً للبرميل، إلى جانب التدرج في استعادة مستوى الإنتاج خلال الخمس سنوات لإنهاء العدوان (٢٠١٩م - ٢٠٢٣م) إلى ما كان عليه عام ٢٠١٤م.

١٦- افتراض سعي الحكومة إلى تعزيز الصادرات غير النفطية من خلال تبنيها خطة عملية تهدف إلى إنشاء هيئات متخصصة وكفؤة للتصدير وتوسيع نطاق السوق الخارجي وتنويع الصادرات، وذلك في ضوء الشروط والمواصفات التي تتطلبها الأسواق الخارجية.

١٧- افتراض وجود رؤية علمية مدروسة تهدف إلى رفع نسب الاكتفاء الذاتي من كافة السلع والخدمات التي تحتاج إليها السوق المحلية، وخاصة السلع الضرورية

الاستهلاكية منها والوسيلة، وبذلك يتوقع نمو الواردات بمعدل متواضع يلبي متطلبات إنعاش الاقتصاد وإعادة الإعمار.

١٨- افتراض تراجع تحويلات المغتربين اليمنيين مستقبلاً نتيجة الإجراءات العدائية ضدهم من دول العدوان، وبالتالي تدني مستويات الإنعاش والنمو الاقتصادي وإعادة الإعمار.

١٩- افتراض فرض المفاوضات اليمني وجوب تحمل دول العدوان التعويض الكامل لما تكبد الاقتصاد القومي من خسائر اقتصادية ومادية وبشرية نتيجة عدوانها الظالم والغاشم، وتدقق جزء من التعويضات الضرورية اللازمة لإعادة إنعاش وتأهيل الاقتصاد وبمبلغ لا يقل عن (٧٠) مليار دولار، ومساعدات إنسانية لا تقل عن (١٢) مليار دولار، وكذا (٩) مليار دولار كقروض ميسرة، وذلك كله خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م).

٢٠- افتراض تدقق استثمارات مباشرة في العديد من المشاريع الإنتاجية كالنفط والغاز والمعادن والاستهلاك والأسماك والصناعة التحويلية، وبمبلغ قد يصل خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) إلى (٣١) مليار دولار.

٢١- افتراض تبني الحكومة سياسة تجارة داخلية كفؤة تحمي السوق المحلية من عمليات الاحتكار والإغراق بالسلع الرديئة والضارة وغير الضرورية، وتحمي كذلك المنتج المحلي بصفة عامة، وتعمل على استقرار الأسعار وتوسيع فرص التصدير.. إلخ.

٢٢- افتراض تحول عجز ميزان المدفوعات إلى فائض بعد خمس سنوات من توقف العدوان كمتطلب أساسي لإيجاد احتياطي خارجي بما يغطي واردات (٥) أشهر على الأقل كون ذلك شرطاً لاستقرار أسعار والأسعار الخاصة والاستقرار الاقتصادي عامة.

٢٣- افتراض نمو إجمالي العرض النقدي بما لا يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك عند نسبة (٤٪) كمتوسط سنوي، وبما يحقق السيطرة على معدلات التضخم.

٢٤- افتراض تراجع متدرج ومحدود في حجم النقود خلال الفترة محل التوقع لصالح نمو الودائع أشباه النقود، وذلك بهدف الحد من تدهور سعر العملة المحلية.

٢٥- افتراض تراجع مستوى مديونية الحكومة للجهاز المصرفي لتصل إلى مستوياتها الآمنة، وذلك بهدف تحقيق الاستدامة المالية.

٢٦- افتراض تحسن صافي الأصول الخارجية، خاصة للبنك المركزي، بما يكفل تحقيق كفاءة البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية ومراقبة الجهاز المصرفي.

٢٧- افتراض زيادة قروض البنوك التجارية والإسلامية بهدف زيادة مساهمتها مع القطاع الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة والحقيقية.

ثانياً: التوقعات المستقبلية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

١ - الاقتصاد الحقيقي:

(أ) فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، تم وضع أربعة بدائل لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٤٢م)، وذلك على النحو الآتي:

- البديل (١): وقد بُني على افتراض استمرار العدوان حتى نهاية عام ٢٠١٩م أو ٢٠٢٠م، وهنا نتوقع أن تولي حكومة الإنقاذ عملية إنعاش الاقتصاد القومي جُلَّ اهتمامها لتحقيق معدل نمو في الناتج الإجمالي الحقيقي خلالهما بنحو (٤٪) و (٥٪). وبعد انتهاء العدوان، تسعى الحكومة لتحقيق معدل نمو سنوي متوسط مرتفع يصل إلى (١٣٪)، يبدأ من (٢٠٪) عام ٢٠٢١م، وذلك نتيجة تشغيل جزء من الطاقات الإنتاجية المعطلة بسبب العدوان، ثم ينخفض تدريجياً ليصل خلال الفترة (٢٠٢٦م - ٢٠٣٠م) إلى (١٠٪)، ليتطابق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع نهاية الفترة مع المُستهدَف قبل العدوان. وفي ظل هذا البديل يتوقع بلوغ الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠٣٠م) نحو (٥٢٣٥٣) مليار ريال، أي ما يوازي (٦، ٢٤٣) مليار دولار.

- البديل (٢): افتراض انتهاء العدوان خلال عام ٢٠١٨م، حيث يتوقع سعي الحكومة إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع يصل في المتوسط إلى (١٣٪) خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٢٨م)، بحيث يبدأ بمعدل نمو (٢٠٪) ثم (١٨٪)، وذلك نتيجة تشغيل جزء مهم من الطاقات المعطلة، ومن ثم يتراجع معدل النمو إلى (١٠٪) خلال السنوات الأخيرة من الفترة، بحيث يساوي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع بعد العدوان

(عام ٢٠٢٨م) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المستهدف قبل العدوان، وبذلك ستبلغ خسارة الاقتصاد القومي المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠٢٨م) نحو (٤٠٤٦٥) مليار ريال، أي ما يوازي (٣، ١٨٨) مليار دولار.

- **البديل (٣):** افتراض انتهاء العدوان عام ٢٠١٨م، حيث يتوقع سعي الحكومة إلى تحقيق معدل نمو متفائل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٢٦م) يصل إلى (٩٪)، بحيث يبدأ بتحقيق معدل نمو خلال عامي (٢٠١٩م) و (٢٠٢٠م) يصل إلى (١٥٪)، ثم يتراجع تدريجياً ليصل خلال السنوات الأخيرة (٢٠٣١م - ٢٠٣٦م) إلى (٦٪)، وبذلك ستصل الخسارة المتوقعة للاقتصاد القومي خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠٣٦م) نحو (٦٠١٧٠) مليار ريال، أي ما يوازي (٢٨٠) مليار دولار.

- **البديل (٤):** افتراض انتهاء العدوان عام ٢٠١٨م، حيث يتوقع سعي الحكومة إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي متواضع (٥، ٧٪)، بحيث يبدأ بمعدل نمو حقيقي قدره (١٥٪) عامي (٢٠١٩م - ٢٠٢٠م)، ثم يتراجع معدل النمو إلى نحو (٦٪) خلال الفترة (٢٠٣١م - ٢٠٤٢م)، وبذلك يتوقع وصول خسارة الاقتصاد القومي من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠٤٢م) نحو (٨٤٨٠٠) مليار ريال، أي ما يوازي (٨، ٣٩٢) مليار دولار.

(ب) تُظهر التوقعات في ظل البديل رقم (٢) (وهل أكثر البدائل تفاؤلاً للنمو وأقلها كلفة لإعادة تأهيل الاقتصاد القومي) أن الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات النمو المتوقعة خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٤م تصل إلى نحو (٣٤٢٦٣) مليار ريال، أي ما يوازي (١٦٠) مليار دولار، وذلك في ظل عدم تجاوز إجمالي الادخار القومي خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) وبأسعار عام ٢٠١٤م نحو (١٨٩١٧) مليار ريال، أي ما يوازي (٨٨) مليار دولار، أي بنسبة مساهمة في تمويل الاستثمار تصل إلى (٥٥٪)، وهذا ما يعني أن الفجوة التمويلية ستصل إلى نحو (١٦٣٤٦) مليار ريال، أي ما يوازي (٧٦) مليار دولار، وبمتوسط سنوي قدره (٦، ٧) مليار دولار، أما في ظل البدائل الأخرى فستكون التكاليف أعلى بكثير.

(ج) تُظهر التوقعات أن الاستثمارات الصافية (بأسعار عام ٢٠١٤م) اللازمة لإنعاش الاقتصاد القومي ليصل خلال ١٠ سنوات إلى المستوى الذي كان مستهدفاً خلالها

قبل العدوان (بديل ٢)، ستمثل ما نسبته (٥٠٪ - ٣٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٢٣م)، هذا في الوقت الذي يتجاوز فيه حجم الاستهلاك النهائي الكلي خلال تلك الفترة حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ما يعني أن الادخار المحلي خلالها سيكون سالباً، وذلك في الوقت الذي لا يتجاوز إجمالي صافي كلٍّ من عوامل الدخل والتحويلات الجارية من العالم الخارجي خلال الفترة ذاتها نحو (٣٣٨٠) مليار ريال، وهذا ما سيجعل أثرها في تحقيق معدلات النمو المتوقعة في الادخار القومي قادراً على تغطية جزء من الاستثمارات المتوقعة اللازمة لتحقيق معدلات النمو المتوقعة، وبذلك نجد أن نسبة الادخار القومي للاستثمار الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٢٣م) ستصل إلى (٣٤٪)، والفجوة التمويلية خلال هذه الفترة إلى نحو (١٨٧٦٨) مليار ريال، أي ما يوازي (٣٤، ٨٧) مليار دولار.

(د) تُظهر التوقعات أن الفجوة في الطلب المحلي الكلي ستظل سالبة خلال الفترة المتوقعة (٢٠١٩م - ٢٠٣٢م)، وبنسبة تصل (في السنة الأولى لانتهاء العدوان ٢٠١٩م) إلى (٦٢٪)، ومن ثم تتراجع لتصل عام ٢٠٣٠م إلى (٦، ٦٪) نتيجةً للنمو الاقتصادي المرتفع كما في البديل رقم (٢)، مع مراعاة وجود رؤية عملية لترشيد الاستهلاك وتعزيز قدرات الاقتصاد القومي في رفع درجة أو نسبة الاعتماد على الذات من كافة السلع والخدمات التي يحتاج إليها المجتمع، ولتتراجع نسبة الفجوة بعد ذلك لتصل إلى الصفر عام ٢٠٣٢م، وهذا ما سيعكس مدى ارتفاع اعتماد الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي في سيل إنعاش الاقتصاد القومي وتأهيله لتجاوز الآثار السلبية الكبيرة الناجمة عن العدوان والحرب الاقتصادية الشاملة.

(هـ) تُظهر التوقعات المتاحة أن إعادة مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان الذين تضرروا من العدوان والحصار إلى المستوى عام ٢٠١٤م (المتري أصلاً)، وذلك بعد مرور نحو ١٣ عاماً ابتداءً من العام ٢٠١٩م وحتى العام ٢٠٣٢م، يتطلب افتراض تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع خلال الفترة تلك الفترة يصل إلى (١٣٪) سنوياً، وهذا ما سيسمح بتحقيق معدل نمو سنوي متوسط في نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي يصل إلى (٦، ٦٪)، ليرتفع من (١٢٥٧٢٧) ألف ريال عام ٢٠١٨م إلى (٢٩٠٠٠٠) ألف ريال عام ٢٠٣٣م، وهو نفس مستواه عام ٢٠١٤م. أما بلوغ متوسط

نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي المتوقع بعد العدوان إلى ما كان مستهدفاً قبل العدوان، فليس متوقفاً إلا بعد مضي نحو ١٧ عاماً (أي عام ٢٠٣٧م)، وبتكلفة تقدر بـ (٣٥٤٠٠٠) ألف ريال، وذلك في ظل افتراضات النمو الاقتصادي المرتفع (البديل ٢).

(و) تُظهر التوقعات للبديل المرتفع (رقم ٢) أن تراجع معدلات البطالة الكاملة المتوقعة بأكثر من (٦٠٪) من إجمالي قوة العمل عام ٢٠١٨م إلى مستوياتها قبل العدوان عام ٢٠١٤م (٢٤٪ - ٣٠٪) يحتاج إلى ضخ استثمارات كبيرة في مجال المشاريع الإنمائية، وخاصةً فيما يتعلق بالجانب الكيفي للعمالة سواء الإنتاجية أو الخدمية، وسواء من القطاع الحكومي أو العام أو الخاص، ولمدة لا تقل عن ١٣ عاماً - على أقل تقدير.

(ز) كما هو موضح في النقطة (هـ) أن المدة الزمنية اللازمة لخفض نسبة السكان تحت خط الفقر الذي وصلت بعد العدوان (عام ٢٠١٨م) إلى أكثر من ٨٥٪، وإعادتها إلى مستواها قبل العدوان عام ٢٠١٤م (٤٩٪)، يتطلب - بحسب اقتراحات أفضل البدائل للنمو الاقتصادي بعد انتهاء العدوان خلال عام ٢٠١٨م (بديل ٢) - ما يقارب ١٣ عاماً، أما إعادتها إلى ما كان مستهدفاً قبل العدوان (ابتداءً من العام ٢٠١٩م) فيتطلب نحو ١٧ عاماً.

٢ - قطاع المالية العامة:

(أ) يتوقع استقرار الآثار السلبية الناجمة عن العدوان والحرب الاقتصادية الشاملة على وضع المالية العامة ولعدة سنوات قادمة، حيث تظهر التوقعات أن الإيرادات الذاتية المتوقعة خلال الخمس سنوات التالية لتوقف العدوان (٢٠١٩م - ٢٠٢٣م) - برغم نموها بمعدل سنوي متوسط مرتفع يصل إلى (٤، ٣١٪) - ستظل متواضعة ولا تكفي تغطية النفقات العامة الضرورية اللازمة لإيقاف عملية التدهور الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم وضع الاقتصاد القومي على مسار الانتعاش والنمو الاقتصادي المستدام؛ حيث يتوقع عدم تجاوز نسبة تغطية إجمالي الإيرادات الذاتية لإجمالي النفقات العامة عن (٣٨٪) عام ٢٠١٩م، لترتفع بعد ذلك إلى (٤٩٪) عام ٢٠٢٣م. وذلك في ظل توقع تحسن الإيرادات العامة نتيجة الانتعاش الوضع الاقتصادي بالتزامن مع تحسن عملية تحصيل الإيرادات العامة وكفاءة ترشيد وتخصيص النفقات العامة،

وبالتزامن كذلك مع تراجع نسبة المساعدات والقروض الخارجية إلى إجمالي الإيرادات من (٥٦٪) في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٢٣م) إلى (٢٨٪) في المتوسط خلال الفترة (٢٠٢٣م - ٢٠٣٠م)، بل وعدم تجاوزها عام ٢٠٣٠م (١٨٪) بتوقع اتجاه نسبة تغطية الإيرادات الذاتية للنفقات من (٥٢٪) عام ٢٠٢٤م لتصل إلى (٨٨٪) عام ٢٠٣٠م.

في ضوء ما سبق، يتوقع أن يظل عجز الموازنة عند مستويات آمنة، بما يساهم في تراجع نسبته إلى كل من إجمالي الإيرادات والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبما يكفل تراجع الأهمية النسبية لأعباء الدين العام المحلي ويسمح بتحول العجز إلى فائض نهاية الفترة، ليتم بعدها خفضه تدريجياً حتى يصل إلى المستوى الآمن المتسق مع تحقيق الاستدامة المالية.

(ب) يتوقع نمو الإيرادات الذاتية (غير النفطية) بمعدلات نمو مرتفعة خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م)، لتصل في المتوسط إلى (٥، ٢١٪)، وذلك في ظل افتراض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل (١٣٪)، وبالتزامن مع بلوغ مكتمش الناتج المحلي (معدل التضخم للناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة (٧٪)، ومعدل نمو مستوى متوسط (٥، ٢٪) نتيجة تحصيل مستحقات الخزينة العامة، وهذا ما سيجعل هذه الإيرادات مع نهاية الفترة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة وبنسبة تصل إلى (٦، ٧٢٪)، فيما تتراجع الأهمية النسبية لإيرادات النفط والغاز نهاية الفترة لتصل إلى (٩، ٢٪).

(ج) يتوقع انتزاع اليمن مستحقاتها من التعويضات من دول العدوان مقابل ما دمرته من مشاريع البنى التحتية والخدمات الأساسية خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٣٠م)، بما لا يقل عن (١٩٠٠٠) مليار ريال، أي ما يوازي (٧٦٠٠٠) مليون دولار، وبنسبة (٨٢٪) من إجمالي النفقات الاستثمارية والرأسمالية خلال هذه الفترة.

(د) يتوقع نمو نفقات المرتبات والأجور من (٧٥٦) مليار ريال عام ٢٠٣٠م إلى (٢٤٠٠) مليار ريال.... بمعدل نمو سنوي متوسط خلالها (١، ١٠٪)، وذلك على افتراض قيام الحكومة خلال هذه الفترة بدفع مستحقات الموظفين من الأجور والمرتبات غير

المدفوعة خلال فترة العدوان، ورفع متوسط الأجور بما يتناسب وارتفاع المستوى العام للأسعار كأقل تقدير خلال هذه الفترة.

(هـ) يتوقع نمو نفقات التشغيل خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) بمعدل مرتفع يصل في المتوسط إلى (١٢، ١٪)، وذلك على افتراض إطلاق كافة نفقات تشغيل مؤسسات الدولة اللازمة لقيامها بتنفيذ اختصاصاتها ومهامها المسندة إليها، ولمواجهة الزيادة المحققة في المستوى العام للأسعار خلال فترة العدوان أو الفترة محل التوقع.

(و) يتوقع تراجع عبء الدين العام المحلي في ظل انخفاض مستوى العجز الكلي للموازنة خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م)، ووجود حكومة وقيادة للبنك المركزي رشيدة ووطنية تحدد أسعار فائدة على رصيد الدين العام المحلي عادلة وفق المعايير الاقتصادية، بحيث تتراوح الزيادة في أسعار الفائدة عن معدل التضخم لأسعار المستهلك ما بين (٣٠٠٪)، وذلك في ظل توقع عدم تجاوز متوسط معدل التضخم لأسعار المستهلك خلال الفترة نسبة (٨٪).

(ز) في ضوء توقف النفقات الاستثمارية والرأسمالية خلال سنوات العدوان (٢٠١٥م - ٢٠١٨م)، تم افتراض نموها بمعدل سنوي متوسط خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) يقدر بـ (٧، ١٢٪)، آخذين في الاعتبار الطاقة الاستيعابية (الفنية والتفزيونية) للاستثمار وتحسنها تدريجياً خلال الفترة.

(ح) من المتوقع بلوغ رصيد الدين العام الداخلي نهاية عام ٢٠٣٠م (٨٢٢٥) مليار ريال مقارنة بـ (٥٣٠٧) مليار ريال نهاية عام ٢٠١٧م، وبزيادة كلية تبلغ (٢٩١٨) مليار ريال، وبنسبة (٥٥٪)، وبمعدل نمو سنوي متوسط للفترة (٢٠١٨م - ٢٠٣٠م) لا يتجاوز (٤، ٣٪)، وهذا ما سيؤدي إلى انخفاض نسبة رصيد الدين العام الداخلي إلى كلٍ من الإيرادات العامة الذاتية والنتائج المحلي الإجمالي من (٦١٤٪) و (١٣٧٪) على التوالي عام ٢٠١٧م، إلى (١٢٣٪) و (٥٤٪) عام ٢٠٣٠م، ما يخفف نسبة عبء الدين العام الداخلي إلى إجمالي النفقات من (٦٧٪) عام ٢٠١٧م، إلى (١١٪) عام ٢٠٣٠م.

٣ - ميزان المدفوعات الخارجية:

(أ) من المتوقع، في ضوء المعلومات المتاحة عن قطاع النفط، استمرار انخفاضها عن مستواها عام ٢٠١٤م بسبب استمرار أسعار خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) في حدود

(٥٠) دولار، وذلك في الوقت الذي يرتفع خلاله حجم الإنتاج تدريجياً من (٦٠٪) عن مستواه عام ٢٠١٤م إلى المستوى نفسه بعد انتهاء العدوان (بعد أربع سنوات)، وبذلك يتوقع ارتفاع عائدات صادرات النفط والغاز من (٢١٥٠) مليون دولار عام ٢٠١٩م إلى (٣٥٠٠) مليون دولار عام ٢٠٢٢م، ليرتفع تدريجياً بعد ذلك حتى يصل إلى (٤٥٠٠) مليون دولار عام ٢٠٣٠م كنتيجة متوقعة للتحسن في مستويات إنتاج الغاز المصدر.

(ب) من المتوقع زيادة عائدات الصادرات غير النفطية من (١٢٠٠) مليون دولار عام ٢٠١٩م لتصل عام ٢٠٣٠م إلى (٢٨٠٠) مليون دولار، نتيجة الزيادة المتوقعة في حجم الصادرات غير النفطية وتنوعها.

(ج) أُعتبرت مدفوعات ميزان الخدمات دالة في تطور قيمة الواردات السلعية، والتطور في المتحصلات دالة في تطور الناتج المحلي الاسمي للقطاعات غير النفطية. وفي ضوء ما سبق، يتوقع حدوث تحسن في ميزان الخدمات نتيجة تطوير القطاع المحلي للنقل والتأمين وقطاع التشييد، بما يساهم في تحويل عجزه بنحو (٩٦٠) مليون دولار إلى فائض في العامين الأخيرين (٢٠٢٩م - ٢٠٣٠م).

(د) أُعتبرت مدفوعات دخل عوامل الإنتاج إلى العالم الخارجي دالة في عائدات صادرات النفط والغاز خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م)، وهذا ما ترتب عليه ارتفاع عجز ميزان الدخل من (١١٠٠) مليون دولار عام ٢٠١٩م إلى (١٩٥٠) مليون دولار عام ٢٠٣٠م، وبمعدل نمو سنوي متوسط لا يتجاوز (٣، ٥٪) مقابل معدل نمو سنوي متوسط لعائدات الاقتصاد القومي من صادرات النفط والغاز يبلغ (٩، ٦٪)، وذلك على افتراض سعي الحكومة إلى معالجة بعض الاختلالات في اتفاقيات استخراج النفط والغاز.

(هـ) في ضوء الإجراءات التعسفية بحق المغتربين اليمنيين في دول العدوان يتوقع انخفاض المتحصلات من تحويلات المغتربين من نحو (٣٧٢٧) مليون دولار عام ٢٠١٦م لتصل إلى أدنى مستوى لها عام ٢٠٢١م بنحو (٢٢٠٠) مليون دولار، وبنسبة انخفاض تصل إلى (٤١٪)، ثم ترتفع بنسب متواضعة لتصل آخر الفترة (عام ٢٠٣٠م) إلى (٢٧٠٠) مليون دولار، وبنسبة انخفاض عن عام ٢٠١٦م تقدر بـ (٢٧٪).

(و) من المتوقع تدفق استثمارات خارجية خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) تصل إلى (٣٠٨٠٠) مليون دولار، وذلك انطلاقاً من افتراضنا سعي الحكومة توفير بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات خالية من الفساد إلى جانب توفير مجموعة من المشاريع المتاح الاستثمار فيها في كافة القطاعات الاقتصادية في مختلف مناطق الجمهورية وخطة مدروسة للترويج الداخلي والخارجي في الوقت الذي تصل التدفقات للخارج لصالح المستثمرين الأجانب مقابل استعادة رأس المال خلال نفس الفترة نحو (٢١٧٠٠) مليون دولار، وبما نسبته (٧١٪) من إجمالي التدفق للداخل، ما يجعل صافي الاستثمار خلال الفترة (٩١٠٠) مليون دولار.

(ز) يتوقع حدوث تحسن في استغلال وتخصيص القروض الخارجية، والمتوقع ارتفاع المتاح منها في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن العدوان بحيث يتراوح متوسط المستخدم السنوي خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) ما بين (٦٥٠ - ٨٠٠) مليون دولار، وبإجمالي للفترة يصل إلى (٨٧٠٠) مليار دولار، وذلك في الوقت الذي يصل إجمالي المسدد من أقساط القروض خلال الفترة نفسها نحو (٣٩٤٠) مليون دولار، وبما نسبته (٤٦٪) من إجمالي المستخدم مقارنةً بمتوسط سنوي للمستخدم من القروض الخارجية للفترة (٢٠٠٥م - ٢٠١٠م) بنحو (٣٢٢) مليون دولار.

(ح) في ضوء ما سبق، يتوقع تراجع حجم العجز في ميزان المدفوعات تدريجياً خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٢٢م)، ليتحول العجز إلى فائض محدود خلال الفترة (٢٠٢٣م - ٢٠٣٠م)، ما يسمح بتحقيق احتياطات خارجية تكفل تعزيز الثقة في الاقتصاد اليمني نتيجة استقرار أسعار الصرف وانخفاض معدلات التضخم.

(ط) كشرط حقيقي لإعادة تأهيل الاقتصاد القومي وإعمار ما دمرته دول العدوان، من المتوقع أن يصل إجمالي التعويضات المالية من دول العدوان مقابل ما دمرته من بنى تحتية وممتلكات خاصة ومشاريع إنتاجية إلخ، إلى نحو (٨١) مليار دولار خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م)، فيما تصل المساعدات والمنح الخارجية خلال الفترة نفسها نحو (١٤،٥) مليار دولار.

٤ - القطاع النقدي:

يتوقع تبني الحكومة بعد توقف العدوان والحصار - إن شاء الله تعالى - رؤية علمية

لإدارة السياسة النقدية تضمن معالجة الاختلالات النقدية المزمنة والناجمة عن العدوان والحصار الاقتصادي، وفي مقدمة ذلك ما يأتي:

(أ) خفض الحجم الكبير من النقد المتداول مما نسبته (٥٥٪) من إجمالي العرض النقدي عام ٢٠١٨م إلى (٢٧٪) عام ٢٠٣٠م، ما يساهم في السيطرة على أسعار الصرف ومعدلات التضخم عند مستويات مقبولة.

(ب) تحفيز وتشجيع المجتمع على التخلي عن السيولة النقدية المرتفعة لديه وإيداعها لدي البنوك التجارية والإسلامية، وبذلك نتوقع أن تنمو الودائع (شبه النقود) بمعدل سنوي متوسط خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) يصل إلى (٣٤، ٨٪)، وهذا ما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة شبه النقود إلى إجمالي العرض النقدي من (٤٥٪) عام ٢٠١٨م إلى (٧٤٪) عام ٢٠٣٠م، وذلك بسبب النمو المرتفع للودائع بالعملة الوطنية وبمعدل سنوي متوسط (١٣٪) على حساب التراجع المحدود في العملات الأجنبية وبمعدل سالب (٤، ١٪)، ما سيؤدي كذلك إلى ارتفاع نسبة الودائع بالعملة المحلية إلى إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي من (٤٩٪) عام ٢٠١٨م إلى (٨٤، ٤٪) عام ٢٠٣٠م.

(ج) في ضوء النقطتين (أ، ب)، يتوقع نمو إجمالي العرض النقدي بمعدل متوسط خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) لا يتجاوز متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة والمقدر بـ (٤٪)، وذلك بهدف السيطرة على معدل التضخم والحد من الاختلالات النقدية بما يساعد على رفع كفاءة أداء القطاع النقدي ويضمن تعزيز الاستقرار النقدي خاصةً والاقتصادي بصفة عامة.

(د) يتوقع أن يؤدي تدفق التعويضات والمساعدات والقروض الخارجية الكبير خلال الفترة (٢٠١٩م - ٢٠٣٠م) إلى تحقيق فوائض متصاعدة في ميزان المدفوعات، ما سيساهم في اتجاه صافي رصيد الأصول الخارجية نحو الارتفاع بما يضمن ارتفاع كفاية تغطية أصول البنك المركزي للواردات مما يقارب أيام معدودات عام ٢٠١٨م إلى نحو (٦) أشهر عام ٢٠٣٠م، مع محافظة البنوك التجارية والإسلامية على مستوى احتياطياتها الخارجية المرتفع.

(هـ) في ضوء توقع تدفق التعويضات والمساعدات الخارجية لدعم الموازنة إلى جانب رفع كفاءة جميع الجهات الحكومية، وخاصةً الإيرادية منها والوحدات الاقتصادية

العامّة والوحدات المستقلة والمتخصصة، في تحصيل مستحقات الخزينة العامّة وترشيد وكفاءة استخدام وتخصيص النفقات العامّة، يتوقع تراجع رصيد الدين العام للجهاز المصرفي من ما نسبته إلى كلّ من: الإيرادات العامّة والنتائج المحلي الإجمالي وإجمالي العرض النقدي، (٦٧٨٪) و (٧٣٪) و (٩٧٪) على التوالي في العام ٢٠١٨م، إلى (٢٢٪) و (٣، ٨٪) و (٢٦٪) في العام ٢٠٣٠م، وهذا ما سيساهم في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وبالتالي الاستقرار الاقتصادي، وبهئى الظروف لتحقيق مبدأ الاستدامة المالية.

(و) يتوقع تزايد قروض الجهاز المصرفي للقطاع الخاص، بحيث تتضاعف خلال الفترة محل التوقع، ما يعكس تحسن دور البنوك التجارية والإسلامية وكذا القطاع الخاص في تعزيز التنمية وتحقيق أهدافها.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: .

في ضوء تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على العدوان والحصار والعوامل التي تحكمها يمكن إيجاز أهم نتائج التحليل فيما يلي: .

١. ساهم فشل الحكومات المتعاقبة الذريع خلال العقود السابقة من توفير الحد الأدنى من مقومات وشروط بلوغ الحد الأدنى من غايات وأهداف التنمية الحقيقية المستدامة والعدالة وبالأخص ما تعلق منها بالتنمية البشرية ومشاريع البنى التحتية للاقتصاد والخدمات الأساسية والبنى المؤسسية لأجهزة الدولة وتوفير بيئة استثمارية وخالية من الفساد ... الخ تكفل توفير كافة متطلبات حفز وجذب استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وهذا ما جعل الاقتصاد القومي بمختلف قطاعاته الانتاجية ومجالاته المالية والنقدية غير مؤهل ليس لتحمل التداعيات والآثار السلبية الناتجة عن العدوان والحرب الاقتصادية الشاملة فحسب بل والوفاء باحتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات الأساسية والضرورية للاستهلاك النهائي والانتاج والاستثمار، وهذا ما ترتب عليه زيادة تعمق الآثار السلبية الناجمة عن العدوان والحرب الاقتصادية الشاملة وشمولها للمجال الاقتصادي والاجتماعي الخ

٢. ارتفاع درجة ارتباط وتبعية الاقتصاد القومي لاقتصاديات دول العدوان سواء من خلال ارتفاع نسبة الواردات عبر سوق دول العدوان والحصار وحصر الصادرات غير النفطية إليها أو استيعاب القوى العاملة المهاجرة وبالتالي ارتفاع حجم مكون التحويلات الجارية في توليد الدخل القومي أو السحب من القروض والمساعدات الخارجية هذا إلى جانب اختراق دول العدوان الكبير لكافة أجهزة الدولة التنفيذية (المدنية والعسكرية والأمنية) والتشريعية والقضائية بل واختراق القوى المجتمعية الفاعلة ... الخ وهذا ما سمح لدول العدوان باستغلال العديد من السياسات والإجراءات العدائية في حربها على اليمن ما ساهم في زيادة تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن العدوان وتأجيل حسم الصراع ضد دول العدوان وانحصار الخيارات المتاحة لدى متخذ القرار الممكن تنفيذها للحد من الآثار السلبية الناجمة عن السياسات والإجراءات الاقتصادية التي تنفذها دول العدوان.

٣. تفشي كافة مظاهر الفساد في مختلف أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الخاص وبالأخص ما تعلق فيها بالشأن الاقتصادي والقضاء والأمن على كل المستويات؛ وهذا ما ترتب عليه تدني مستوى كافة الخدمات الحكومية وبالأخص الأساسية وهدر مواد الاقتصاد القومي وانتشار الفوضى والانفلات الأمني وهذا ما عكس نفسه سلباً على مختلف مجالات الاقتصاد القومي والمجتمع.

٤. أدى فشل إدارة التنمية وتفشي الفساد إلى حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية حادة ومزمنة حيث تراجع مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان وزيادة معدلات البطالة وارتفاع مستوى عدم العدالة في توزيع الثروة في المجتمع وتوزيع منافع التنمية وأعبائها وارتفاع مستوى عجز ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وحجم الدين العام وتدني مستوى الخدمات العامة وعدم كفايتها الخ وهذا ما يمثل كافة مقومات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والشرط الرئيسي إلى تنمية اقتصادية حقيقية مستدامة وشاملة.

٥. سوء إدارة الموارد المالية التي أتاحت للمجتمع لعدة عقود من الزمن سواء من عائدات النفط والغاز أو القروض والمساعدات الخارجية أو من تحويلات المغتربين اليمنيين الخ حيث تعرض جزء هام منها للنهب والاختلاس من قبل رموز الفساد والشركات الأجنبية أو وجه استخدامها لشراء الولاءات والتوظيف غير المنتج أو على زيادة الانفاق على الاستهلاك المظهري والترفي ... الخ وذلك كله على حساب الانفاق على مجالات التنمية وبالأخص البشرية والمؤسسية والانتاجية، ما أضعاف فرصة ثمينة وقيمة جداً على تحقيق طموحات اليمن في الاستقرار والرفاه.

٦. على الرغم من الفرص التي أتاحت لحكومة الوفاق الوطني عقب أحداث ٢٠١١ المالية والسياسية حيث ارتفع حجم عائدات النفط والغاز إلى مستوى جيدة لسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز في السوق الدولية وتدفق المساعدات والقروض الخارجية من دول العدوان وغيرها إلى جانب الدعم الإقليمي والدولي لحكومة الوفاق، إلا أن تبعية هذه الحكومة لتوجهات ومصالح دول العدوان وعدم جدتها في حمل مشروع وطني يلبي طموحات المجتمع زاد من حدة الاختلالات والصعوبات سواء في الجانب الأمني حيث توسع نشاط التنظيمات الارهابية بالاغتيالات والتفجيرات، وزيادة الفساد

وشراء الولاءات وزيادة معدلات الفقر والبطالة بسبب انخفاض مستوى الأنشطة الاقتصادية وزيادة عجز الموازنة العامة ورصد الدين العام وعجز ميزان المدفوعات ... الخ مما زاد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كتهيئة مقصودة من قبل دول العدوان لشن عدوانها البربري والوحشي على اليمن بداية عام ٢٠١٥ .

٧. من الملاحظ أن حرب مملكة آل سعود انتهجت أسلوب الحرب الاقتصادية ضد اليمن منذ أمد بعيد واعتبرتها أحد أهم محاور عدوانها منذ الوهلة الأولى للعدوان؛ حيث قامت بتنفيذ كافة السياسات والاجراءات الاقتصادية والمالية العدوانية مخالفة بذلك كافة القيم الدينية والأخلاقية والقوانين والأعراف الدولية، وكان لتجاهل المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي بل والمشاركة في تنفيذ هذه السياسات والاجراءات إلى تمادي قوى العدوان في الاستمرار في انتهاج سياسات الإفقار والتجويع وتدمير مؤسسات الدولة ووحدات الخدمات الأساسية والعامة وتجفيف مصادر الاقتصاد القومي من النقد الأجنبي وموارد الخزينة العامة والسيطرة على مناطق الثروات الطبيعية والمنافذ البرية والبحرية والجوية وسلب مهام البنك المركزي وإغراق السوق المحلي بالنقد المحلي المزيف مما ألحق أضراراً بالغة بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبالأخص المعيشية بل وينذر بكارثة إنسانية لا قدر الله تعالى.

٨. كان لعدم إيلاء متخذ القرار الجانب الاقتصادي الاهتمام المناسب منذ الوهلة الأولى للعدوان دور ملموس في زيادة حدة التداعيات والآثار السلبية الناجمة عن الحرب الاقتصادية ومحدودية كفاءة السياسات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة منذ وقت قريب في الحد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

٩. أظهرت عملية التحليل مدى الآثار الكارثية التي تعرضت لها كافة محاور الاقتصاد القومي والمجتمع اليمني نتيجة العدوان والحرب الاقتصادية الشاملة حيث ظهرت التوقعات الأولية للفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٨) مقارنة بما كان مستهدفاً قبل العدوان خلال نفس الفترة ما يلي:-

أ- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع لعام ٢٠١٨م عن المستهدف لنفس العام (٥٢٪).

- ب- ارتفاع نسبة الاستهلاك النهائي الكلي المتوقع لعام ٢٠١٨م إلى (١١٣٪) مقارنة بـ (٩٨٪) عام ٢٠١٤م.
- ج- ارتفاع نسبة الفجوة التمويلية إلى أكثر من (٦١٪) عام ٢٠١٧م رغم انخفاض الاستثمار وبأكثر من (٣٠٪).
- د- ارتفاع معدل التضخم لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٨م مقارنة بعام ٢٠١٤م (٧٤٪).
- هـ- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي عام ٢٠١٨م مقارنة بعام ٢٠١٤م بما نسبته (٦٨.٥٪).
- و- ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر من (٤٩٪) عام ٢٠١٤م إلى أكثر من (٨٥٪) عام ٢٠١٨م.
- ز- ارتفاع نسبة البطالة الكاملة من (٣٠٪) عام ٢٠١٤م إلى أكثر من (٦٠٪) عام ٢٠١٨م.
- ح- تراجع مستوى الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة) عام ٢٠١٨م عن مستواها عام ٢٠١٤م بما نسبته (٦٠٪) وبنسبة أكبر من حيث جودة الخدمة.
- ط- انخفاض متحصلات الاقتصاد القومي من النقد الأجنبي خلال السنوات ٢٠١٥-٢٠١٨م بما نسبته ٥٧٪ وانعدام المتحصلات كلياً للبنك المركزي بصنعاء وبالتالي ارتفاع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠١٪ عام ٢٠١٤م إلى ٩٠١٪ و ٥٠٥٪ على التوالي خلال عامي ٢٠١٥-٢٠١٦م ويتوقع تجاوزها ٦٪ خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨م، وهذا ما ترتب عليه انخفاض رصيد الأصول الخارجية للبنك المركزي من ٧،٤ مليار دولار إلى أقل من نصف مليار دولار نهاية عام ٢٠١٧م.
- ي- انخفاض إجمالي الإيرادات العامة للدولة الفعلية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨م عما كان متوقعاً خلال نفس الفترة بما نسبته ٧١٪ وهذا ما ترتب عليه زيادة حجم عجز الموازنة العامة خلال السنوات ٢٠١٥-٢٠١٨م عن مستواه عام ٢٠١٤م، بنسبة متوسطة ١٢٠٪ وهذا ما جعل رصيد الدين العام الداخلي يرتفع لمستويات خطيرة؛ حيث يتوقع ما نسبته ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ٢٠١٨م و ٧٧٠٪ من إجمالي الإيرادات المتوقعة وهذا ما أدى إلى بلوغ حجم الفوائد المستحقة على رصيد الدين العام الداخلي عام ٢٠١٨م بما نسبته ١٠٧٪ من إجمالي الإيرادات العامة.

ك- تظهر التقديرات الأولية أن الخسارة التي تكبدها الاقتصاد القومي نتيجة انخفاض حجم الطاقات الإنتاجية الحقيقية خلال الأربع سنوات ٢٠١٥-٢٠١٨م ما يقارب ٧١.٤ مليار دولار، أما الخسارة الحقيقية عند احتساب الفرصة البديلة في ضوء افتراض عدم حدوث عدوان فتصل خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٣١م إلى ١٨٠ مليار دولار (البديل الأول) وتتجاوز ٢٤٠ مليار دولار في البديل الثاني.

ل- بلوغ خسائر الاقتصاد القومي الأولية في مجال البنى التحتية والمنشآت الإنتاجية والخدمية ما يقارب ١٣٠ مليار دولار.

م- تكبّد موازنة الدولة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨م ما يتجاوز ٤٠ مليار دولار.

ن- خسارة الاقتصاد القومي من موارده من النقد الأجنبي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨م ما يتجاوز ٤٠ مليار دولار.

س- الخسائر البشرية والنفسية والاجتماعية وغيرها لا يمكن تقديرها.

ع- سوء استغلال الموارد المالية الخارجية قروض ومساعدات وعدم كفاءة استخدامها وتخصيصها حيث لا يتجاوز المستخدم منها ٢٠٪ في المتوسط من إجمالي الحجم المتاح للاستخدام إلى جانب سوء تخصيصها بما يحقق أهداف المجتمع.

أخيراً: يحتاج الاقتصاد القومي لإعادة تأهيله إلى ما كان عليه قبل عام ٢٠١٠م إلى أكثر من عشر سنوات في أحسن الظروف.

المقترحات

نوجز أهم المقترحات فيما يلي:

١. تبني الحكومة خطة اقتصادية علمية ومدروسة وعملية لإدارة الاقتصاد في ظل استمرار العدوان والحصار والنتائج المستقبلية عنها مستقبلاً في حال انفراج الأزمة، يشارك في إعدادها وتنفيذها ومتابعة وتقييم عملية التنفيذ كافة أجهزة الدولة كلٌ فيما يخصه ومؤسسات المجتمع المدني وقواه الفاعلة.

٢. إيجاد إدارة وطنية وكفؤة لقيادة البنك المركزي بصنعاء تتبنى رؤية للسياسة النقدية منبثقة ومتكاملة مع السياستين الاقتصادية والمالية بما يساهم في تحقيق استقرار اقتصادي نسبي وبالأخص سعر الصرف.

٣. توحيد جهود كافة أجهزة الدولة التنفيذية والرقابية والتشريعية والقضائية في تعزيز توجهات الحكومة في تحصيل كافة مستحقات الخزينة العامة ومحاربة الفساد وترشيد الانفاق ورفع كفاءة تخصيص النفقات العامة.
٤. رفع مستوى التنسيق والتعاون بين البنك المركزي والجهات الحكومية المعنية والبنوك التجارية والإسلامية وشركات الصرافة وكبار التجار ورجال المال والأعمال في ضبط سياسة التجارة الخارجية وسياسية سعر الصرف بما يكفل وضع موازنة شاملة وتحديد أولويات استخدامه حسب أولويات واحتياجات المجتمع من السلع والخدمات المستوردة وضبط أسعار سعر الصرف في السوق المحلي.
٥. وضع خطة لإدارة التجارة الداخلية تضمن كسر الاحتكار ومحاربة سياسة الإغراق للسوق المحلي بالسلع غير الضرورية والضارة والممكن انتاجها محلياً وحماية المنتج المحلي وضبط الأسعار وتقليل الفاقد..... الخ.
٦. وضع تصور عملي للسياسة الخارجية وبالأخص في جانبها الاقتصادي تضمن كسر الحصار وفتح آفاق للتعاون الاقتصادي مع الدول والمنظمات التي تحقق مصالح حقيقية للاقتصاد القومي.
٧. وضع رؤية عملية للحد من تبعية الاقتصاد القومي لاقتصاديات دول العدوان، والبحث عن شركاء اقتصاديين وتجاريين حقيقيين.
٨. طرح ملف شامل للجانب الاقتصادي مبني على أسس عملية وواقعية من رأس قائمة المفاوضات مع المنظمات والمجتمع الدولي، بما في ذلك الخسائر التي تكبدها الاقتصاد القومي، وعدم التنازل على الاطلاق وتحت أي مبرر عن تعويض دول العدوان الكامل عما تكبده الاقتصاد القومي من خسائر، والمطالبة برفع الحصار قبل أي مفاوضات.
٩. البحث مع الدول الصديقة والمتعاطفة عن توفير ودائع نقدية لدى البنك أو تسهيلات تجارية أو مساعدات وهبات.
١٠. وضع رؤية بعيدة الأمد للتنمية الحقيقية والمستدامة والعادلة المرتكزة على الطاقات والموارد المحلية وبالأخص البشرية منها والطبيعية.

١١. تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار خالية من الفساد والتدخل، بالتزامن مع توفير قائمة عريضة ومتنوعة من المشاريع المدروسة المتاحة للاستثمار فيها في كافة المجالات المتاحة وخطّة ترويج عملية داخلياً وخارجياً للاستثمار انطلاقاً من الاستثمار في المشاريع المتوسطة والصغيرة.
١٢. تعزيز عملية التوافق السياسي والاجتماعي بين كافة المكونات السياسية والاجتماعية واعتبار معيار الكفاءة والنزاهة والوطنية أساس تولي المناصب القيادية في الدولة والعدالة الاجتماعية في توزيع منافع التنمية بين مناطق الجمهورية وفئات المجتمع.
١٣. إيجاد آلية للتعاون والتنسيق والتكامل بين كافة الجهات المعنية بإدارة العون الخارجي وبالأخص في المجال الإنساني بما يساعد في تحقيق الاقتصاد القومي الفائدة القصوى وبالأخص ما تعلق منها بتوفير السلع والخدمات الأساسية والضرورية.
١٤. تفعيل عمل كافة أجهزة الدولة تنفيذية تشريعية قضائية أمنية رقابية بما يضمن فرض سلطة الأمر الواقع في إدارة الشأن الاقتصادي والأمني بما يعزز من الجبهة الداخلية وحالة التصدي والصمود في وجه العدوان إلى أن يحقق الله لشعبنا النصر الكبير والمبين إن شاء الله.

جدول رقم (١) توقع تطور المؤشرات النقدية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٣٠ في البديل (مليار ريال)

التوقعات المستقبلية											خلال فترة العنوان					قبل العنوان		السنوات
2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2010	البيان
6920	6570	6270	5930	5730	5680	5520	5000	4800	4650	4520	4450	4350	3850	3697	3239	3106	2267	اجمالي العرض النقدي
1820	1820	1870	1930	1930	1930	2020	2050	2100	2150	2220	2250	2400	1950	1790	1502	1130	786	النقد
1500	1500	1550	1600	1600	1600	1680	1700	1700	1750	1800	1800	1900	1500	1349	1069	811	547	النقد في التداول
320	320	320	330	330	330	340	350	400	400	420	450	500	450	441	433	319	239	ودائع تحت الطلب
5100	4750	4400	4000	3800	3750	3500	2950	2700	2500	2300	2200	1950	1900	1908	1736	1977	1481	شبه النقد
4300	3900	3500	3000	2800	2750	2500	1950	1650	1400	1200	1200	1000	1000	1057	965	1134	703	ودائع بالعملة المحلية
800	850	900	1000	1000	1000	1000	1000	1050	1100	1100	1000	950	900	851	771	843	778	ودائع بالعملة الأجنبية
																		العوامل المؤثرة على عرض النقد
3500	2950	2430	2050	1790	1700	1500	780	510	290	160	1500	330	330	491	659	1200	1693	صافي الأصول الخارجية
2000	1550	1330	1150	980	910	720	20	200-	420-	520-	820-	320-	270-	61-	182	735	1216	البنك المركزي (صافي)
1500	1400	1100	900	810	790	780	760	710	710	680	670	650	600	552	477	465	477	البنوك التجارية الإسلامية
1820	2120	2440	2780	2920	3000	3100	3370	3500	3600	3760	4500	4230	3740	3436	2708	1962	780	صافي المطالبات الحكومة
												2690	2296	2153	1474	685	263	صافي البنك المركزي
												2740	2347	2228	1525	761	541	المطالبات
												50	51	75	51	76	278	الودائع
												1540	1444	1283	1234	1277	518	صافي البنوك التجارية الإسلامية
												1560	1464	1302	1264	1287	518	المطالبات
												20	20	19	30	10	0	الودائع
1600	1500	1400	1300	1220	1200	1170	1150	1100	1110	1000	900	760	740	732	692	817	539	المطالبات على القطاع غير الحكومي
												400	400	404	410	523	348	القطاع الخاص
												360	340	328	281	293	101	المؤسسات العامة
			200-	200-	220-	250-	300-	310-	350-	400-	800-	970-	960-	962-	820-	872-	746-	أخرى (صافي)
												2320	2720	3325	4452	7013	8328	الأصول الخارجية (مليون دولار)
													400	1036	2096	4666	5941	البنك المركزي
													0,4	1,6	3,4	3,9	7,2	تغطية الواردات (شهر)
												2320	2320	2324	2356	2347	2387	بنوك تجارية وإسلامية

جدول رقم (٢) توقع تطور مؤشرات ميزان المدفوعات الخارجية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٣٠ في اطار البديل (٢) (مليار ريال)

التوقعات المستقبلية																			خلال فترة العدوان					قبل العدوان		السنوات
2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2010	البيان								
110	100	280	580	220	560	150	1425-	1370-	1465-	2150-	2370-	3960-	2110-	2366-	2788-	1507-	1054-	رصيد الحساب الجاري								
5500-	5800-	6000-	6700-	7500-	8300-	9000-	11400-	11400-	11600-	11200-	10650-	6400-	6400-	6406-	4984-	4777-	825-	الميزان التجاري								
7500	7200	7000	6800	6500	6200	6000	5600	5100	4400	3800	3350	480	480	473	1439	7724	7648	الصادرات السلعية								
4500	4300	42000	4200	4100	4000	4000	3800	3500	3000	2500	2150				980	6396	6279	نقط وغاز								
3000	2900	2800	2600	2400	2200	2000	1800	1600	1400	1300	1200	480	480	473	520	1328	1369	الصادرات الأخرى								
13000-	13000-	13000-	13500-	14000-	14500-	15000-	17000-	16500-	16000-	15000-	14000-	6880-	6880-	6879-	6423-	12500-	8473-	الواردات السلعية								
260	60	50-	150-	200-	200-	400-	720-	710-	630-	960-	960-	940-	850-	856-	906-	1056-	534-	ميزان الخدمات								
2500	2300	2200	2200	2100	2100	2000	1800	1600	1500	1000	800	460	450	421	428	1688	1622	متحصلات								
2240	2240-	2250-	2250-	2300-	2300-	2400-	2520-	2310-	2130-	1960-	1760-	1400-	1300-	1277-	1334-	2743-	2156-	مدفوعات								
1950-	1980-	1900-	1820-	1780-	1690-	1650-	1555-	1460-	1365-	1240-	1100-	360-	360-	363-	545-	1734-	1819-	ميزان الدخل								
150	120	100	80	70	60	50	45	40	35	30	30	20	20	18	23	27	55	متحصلات								
2100	2100-	2000-	1900-	1850-	1750-	1700	1600-	1500-	1400-	1270-	11300-	380-	380-	381-	568-	1761-	1874-	مدفوعات								
7300	7820	8230	9250	9700	10750	11200	12250-	12200	12130-	11250-	10340	4740	5450	5213	3600	6003	2065	ميزان التحويلات التجارية								
7700	8200	8600	9600	10000	11000	11400	12400	12300	12200	11300	10400	4500	5500	5259	3647	6059	2123	متحصلات								
2700	2700	2600	2600	2500	2500	2400	2400	2300	2200	2300	2400	2500	3700	3727	3306	3304	1476	تحويلات المغتربين								
5000	5500	6000	7000	7500	8500	9000	10000	10000	10000	9000	8000	2000	1800	1532	341	2755	647	مساعدات وهبات								
400-	380-	370-	350-	300-	250-	200-	150-	100-	70-	500	60-	60-	50-	46-	47-	56-	58-	مدفوعات								
1700	1510	1420	1490	1200	1430	1390	1590	1500	1650	1680	1200	190-	200-	197-	214-	349	29	رصيد الحساب الراسمالي والمالي								
1300	1100	1000	1000	900	900	800	900	800	1000	1000	700				15-	233-	189	الاستثمار المباشر								
3500	3300	3200	3100	3000	3000	2800	2700	2500	2500	2000	1500				241	2341	2201	تدفق الى الداخل								
2200-	2200-	2200-	2100-	2100-	2100	2000	1800	1700-	15000	1000-	800-				256-	2574-	2055-	تدفق الى الخارج								
400	410	420	490	500	530	590	690	700	650	680	500	190-	200-	197-	199-	582	160-	الاستثمارات الأخرى								
650	650	650	700	700	700	750	800	800	800	800	700	30	30	28	63	545	354	السحب من القروض								
400-	390-	390-	380-	380-	370-	360-	360-	350-	350-	320-	300-	320-	320-	313-	298-	290-	249-	سداد أقساط القروض								
150	150	160	170	180	200	200	250	250	200	200	100	100	90	88	36	327	265-	أخرى								
							200	200	200	400	600	800	800	1206	415	465	120	السهو والخطأ								
1810	1610	1700	2070	1620	1990	1540	365-	130-	115-	70-	570-	2350-	1510-	13580-	2588-	694-	905-	موقف ميزان المدفوعات								

توقع تطور الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٣) في اطار البديل (٢) (مليار ريال)

الفائض او العجز	اجمالي النفقات العامة	النفقات العامة								اجمالي الإيرادات العامة	الإيرادات العامة للدولة						
		نفقات رأسمالية واستثمارية				النفقات العامة الجارية					الإيرادات غير النفطية			نفط وغاز			
		اجمالي	استثمارية	رأسمالية	اجمالي	أخرى	فوائد الدين	خدمات	سلع		ومرتبات	اجمالي	أخرى		مساعدات		
274-	2086,3	365	90	275	1721,3	766,3	160	194	601	1812,4	722,4	205,4	62	455	1090	2010	
336-	2567,2	236	107	129	2331,2	709,2	524	170	928	2231,4	1192,4	296,4	310	586	1039	2014	
856-	1909	133	88	45	1776	132	606	123	915	1053	851	320	21	474	238	2015	
854-	1753	115	90	25	1638	129	774	86	649	899	846	318	0,2	528	53	2016	
457-	1321	47	47		1274	84	885	99	206	864	863	450	0	431	1,2	2017	
1044-	1668	43	0	43	1625	119	510	240	756	624	572	116	0	456	52	2018	
280-	2910	700	200	500	2210	140	850	300	920	2630	2230	150	1500	580	400	2019	
747-	3240	1000	300	700	2240	200	600	340	1100	3987	3427	192	2500	735	500	2020	
160	4100	1500	500	1000	2600	250	550	450	1350	4260	3660	240	2500	920	600	2021	
90	4510	1800	600	1200	2710	300	540	470	1400	4600	3950	300	2500	1150	650	2022	
140	4800	1900	600	1300	2900	350	500	550	1500	4940	4240	360	2500	1380	700	2023	
20	5100	2100	700	1400	3000	400	450	650	1500	5120	4400	440	2300	1660	720	2024	
40	5200	2100	700	1400	3100	400	450	700	1550	5240	4520	520	2000	2000	720	2025	
170	5400	2200	700	1500	3200	450	450	700	1600	5570	4850	650	1800	2400	720	2026	
220	5640	2300	700	1600	3340	500	440	750	1650	5860	5130	750	1500	2880	730	2027	
580	5900	2450	750	1700	3450	530	420	800	1700	6480	5750	850	1500	3400	730	2028	
840	6350	2600	800	1800	3750	750	400	850	1750	7190	6450	950	1500	4000	740	2029	
1170	6580	2700	800	1900	3880	800	380	900	1800	7750	7000	1000	1500	4500	750	2030	
1050	7300	3100	900	2200	4200	900	350	950	2000	8350	7600	1100	1500	5000	750	2031	

توقع تطور مؤشرات الإقتصاد الكلي خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٣) في إطار البديل (٢) (مليار ريال)

معدل التضخم	التغير السنوي في الناتج	اجمالي الطلب الكلي		اجمالي الاستخدامات		الاستثمار الإجمالي		الادخار القومي		الدخل القمو المتاح		صافي دخل عوامل الإنتاج		صافي التحويلات التجارية		الادخار المحلي		الاستهلاك النهائي الكلي		الناتج المحلي الإجمالي							
		معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة						
	1,8	0	7086		9120		1300		671		6457		442		376-		1000		0		5786		0		6787	2010	
	1,8	0	8502		10528		1506		759		7754		1437		308-		144		20,1		6995		5,2		7140	2014	
	2,0		6982		7383		601		316-		6065		684		81-		652-		8,7-		6381		19,7-		5729	2015	
			6894		7351		995		391		6289		1260		25-		561-		7,5-		5899		6,8-		5338	2016	
			6787		6787		1042		292		6037		825		20-		513-		1,0		5745		1,9-		5232	2017	
	2,4		6971		6971		1029		655		6597		850		20-		175-		12,3		5942		10,3		5767	2018	
	2,5		11857		11857		4429		597		8025		850		150-		103-		25		7428		27		7325	2019	
	2,5		13918		13918		5154		1062		9826		840		170-		392		18		8764		25		9156	2020	
	2,5		15581		15580		5501		1850		11930		840		170-		1180		15		100080		22		11260	2021	
	2,5		18394		18394		6804		2817		14407		840		170-		2147		15		11590		18		13737	2022	
	2,5		20087		20087		6757		3550		16880		850		180-		2880		15		13330		17		16210	2023	
	2,6		22152		22152		6822		4306		19636		850		180-		3636		15		15330		17		18966	2024	
	2,6		25757		25757		8127		5230		22860		850		180-		4560		15		17630		17		22190	2025	
	2,6		29876		29876		9604		6360		26630		850		180-		5690		15		20272		17		25962	2026	
	2,6		34770		34770		11457		7773		31086		900		190-		7063		15		23313		16		30376	2027	
	2,6		40399		40399		13589		9136		35946		900		190-		8426		15		26810		16		35236	2028	
	2,6		43747		43747		12915		10751		41583		900		190-		10041		15		30832		15		40873	2029	
	2,6		50526		50526		15270		12667		48123		900		190-		11959		15		35456				47413	2030	
			55165		56065		106229		66099										13		40065				54545	2031	
					62274				443-176												45274				62704	2032	
									18,917																		2033

العنوان الاقتصادي على اليمن: الآثار والتداعيات وسبل المواجهة

جدول رقم (١) البدائل لتوقع تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة (٢٠١٤-٢٠٤٠) والخسائر المتوقعة خلالها بسبب العدوان والحصار (مليار ريال)

البيانات	السنوات	القيمة	معدل النمو	المتوقع بعد العدوان			الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقعة			التوقع في ظل استمرار العدوان			التغيير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي	
				البدائل (١)		البدائل (٢)		البدائل (٣)		٢٠١٩		٢٠٢٠		
				القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة		معدل النمو
	٢٠١٠	6787												
	2014	5738	19,6-											
	2014	7140		7140		7140		7140						
	2015	7468	4,6	4970	30,460	4970	30,46-	4970	30,46-	4970	33,4-	2498	2498	
	2016	7820	4,7	4244	14,610	4244	14,61-	4244	14,61-	4244	45,7-	3576	3576	
	2017	8226	5,2	3790	10,70	3790	10,7-	3790	10,7-	3790	53,9-	4436	4436	
	2018	8711	5,9	3885	2,66	3885	2,5	3885	2,5	3885	55,4-	4826	4826	
	اجمالي فرعي ٢٠١٥-٢٠١٨	32225	5,1	16889	14,1	16889	7%	16889		16889	0	15336	15336	
50,0	2019	9191	5,5	4662	20	4468	15	4468		4468		4723	4723	
25,7	2020	9650	5,0	5500	18	5138	15	5138		5138		4512	4512	
39,2	2021	10084	4,5	6326	15	5755	10	5652		5755		4432	4329	
39,2	2022	10488	4,0	7275	15	6445	10	6217		6445		4271	4043	
32,2	2023	10907	4,0	8148	12	7090	10	6839		7090		4067	3817	
27,0	2024	11343	4,0	8963	10	7799	8	7386		7799		3957	3544	
27,0	2025	11797	4,0	9860	10	8578	8	7977		8578		3820	3219	
27,0	2026	12270	4,0	10845	10	9265	8	8615		9265		3655	3005	
27,0	2027	12760	4,0	11930	10	10006	7	9218		10006		3542	2754	
27,0	2028	13801	4,0	13123	10	10806	7	9863		10806		3407	2464	
22	2029	14353	4,0	14173	8	11671	7	10553		11671		3248	2130	
22	2030	14927	4,0	15306	8	12488	7	11292		12488		3061	1865	
	2031	15524	4,0	16109	12,94 عام 2028	13362	6	11970		13362		2957	1565	
	2032	16145	4,0			14297	6	12688		14297		2836	1227	
	2033	16791	4,0			15298	6	13449		15298		2696	847	
	2034	17463	4,0			16216	6	14256		16216		2535	575	
	2035	18161	4,0			17189	6	15111		17189		2352	274	

							2143	59-		6	16018		18220			4,0	18888	2036	
							7,46%	1909	60170		6	16979					4,0	19643	2037
							84400	1645	214,89		6	17998					4,0	20429	2038
							214,89	1352	280004		6	19078					4,0	21246	2039
							392755	1023			6	20223						22980	2040
								920			6	22722							2041